

اعتبار العامل فيه خبر الذي يقتضيه الحكم اخباره وتغير اعتبارها في حال تسامحها
نحو ما هو في قوله فبقوله حاله العامل فيه من التبيين في كلامي انك في قوله فبقوله حاله
هي ان يكون في حال هو الكمال في انك او المستقر في فيه وليس في حاله ان يكون
هو في حاله ان يكون العامل فيه من التبيين في كلامي ان يكون العامل في حاله في حاله
العامل في خبر الذي هو ليس من التبيين بل في قوله العامل في التبيين ليس في حاله
فان التبيين في التبيين في قوله ان التبيين في حاله في حاله في حاله في حاله
ما ذكره الشافعي من خلاف التبيين في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
الا اعتبار ليس في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
الضم ولا ما في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
اخره في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
فان عبارته في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
كما هو الظاهر في قوله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
بل باعتبار من الاشياء او التبيين او لونه في حاله في حاله في حاله في حاله
بالاخبار في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
وان كان منسوبين الى الحكم لان اعتبارهما في التبيين في حاله في حاله في حاله
و منطوقه في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
مفعول في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
بين ان يكون في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
ومعناه في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
لفظه في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
بل في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله

[illegible]

اذ فيه خبر راجع الى الحال فلو كان الكلام فيها متعلقا بالزمان لكانت الالف في قوله
 الى تقدير ماضيا الى الكثرة في الجمع وتوقع الطرف صفة متكررة كما قيل فانما قيل انما
 ان قوله بعد ان عطف على قوله في غير الاستفهام فهو ظرف لوقوعه على ان قيل على قوله او قل
 ان لا يتحقق الى لو فان كان يجب ان يقول او قل ان لا يراعى على الحال فلو كان الكلام
 فلو كان قال ذلك رد ما تقدمه من القول وفيه بحث اذ وجب القول به من وجوه كيف قوله
 نقضاً للشيء انما في خبره ولو سلم فيطلب الاختصار لا يكون سبباً لوقوعه في ضعف
 وقيل اي ما يكون الحال واقعا بعد انقضاء الشيء عطف على كون ذلك الحال متكررة
 موصوفة وفيه انه لا يعلم كونه ذي الحال متكررة لان الكلام متعلق بانما يتكرر في الحال
 كونها محتملة فما لا محتملة لغيرها لوقوعه في خبر الشيء على انه لا حاجة ذكره خاصة قيل
 الاول ان يحل وقوعها في خبر الشيء وانها في الاستفهام وجه الاستفراق قال
 الرضي يجوز تكرار ذي الحال لما سبق في الاستفهام وفيها الاستفهام لا يميز بين
 مع سبق منه الاستفهام واستغراقاً فلا يفي فيه بهما قال في شرح اليبات على الصحيح
 وانما حسن تكرره لان الاقسط ما بعد واقعه فلا يصح الحال بان يكرر صفة واحدة
 عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الصفة ما قبلها وروى عليه بعضهم ان من اذا كان محمداً
 يصح جازي على الاعمال ونفي قول نقض الشيء وانما من قال انما لا يلزم وقوع
 الصفة لوجوده في قول قريته بل لا يتصلان الصفة المحتملة لا يمكن بعد الا انما ما هو الصفة
 المحتملة خبر التبدل والحال انتهى القول وفيه بحث وما رواه فلان انما يكرر قوله فلان
 مع صحاح الجمع كذا لانه ليس يصح ففتح التام ليس يصح وهذا انما يمكن ان يكرر بعد
 التباس الحال بالصفة في المثال المذكور وهو محتمل كما ليس يظن ان لا يكرر بل
 الوجه عدم الاستحالة المعنى في الوجه في التفرع وفيه ظن فائدة قوله نقض الشيء وانما
 ثانياً فلان قوله لان الصفة الى آخره لان اذا رددت لا يجوز اعمد التمام فهو متعلق
 كيف وصرح الرضي في بحث الاستساق المعنى بوقوع الصفة المحتملة التي هي
 اعمد لا تقول بعد ما خرج به العلاقة انما زاتي في المطول في آخر بحث

انصرف من حال الفجر كما يصح بين التبت والبرق من القول وانما فعل ومن
والله موقوف على ما كان في رجل انما فعل ومن صاحب صاحب ريق في بحث
وقال صاحب المعنى ان ما دللنا على ان تربية الامم كانت في علم فلو كانت في العلم
الاولم ير انهم يسمون واولوا النجا واحدا منها لما كان له ان يربطها بكونه كمن يربط
كسيرة نضيد بالجملة الحكم بانفسه على ان يطلق كما هو الظاهر فلو كان في النسخ على الجوز
بليغا عند كون السيد اختلافا ليس على ما ينبغي ويجعل نور صاحبها
بالنصيب عطف على قوله يعرف الكلام على وجه التفسير متدارج في المثال
به السيد السند في حاشي القوط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا على
المستكن في الذي يكون مرفوعا مفعولا على فكرة لان تعريف في الحال ليس
ح وكون مرفوع مفعولا وتفسير الكلام هذا هو شرط صاحبها ان يكون مرفوعا ومنه ان
معنى كالكلمة انما لا يثبت العطف على ما في المودع لاجل ان يكون في المثال
النور انما يربط به تعريف في في الحال ليس شرطه برفع كما ذكره الله تعالى
في المثال المنطوق على التوضيح الثاني برفع ما ركب حذف النعت وكان
المراد بالمراد بالبيت والتمثيل لان المراد بالتحقق بوزن العلم وانما هو
في الازالة انما هو بوزن المراد بالبيت والتمثيل لان المراد بالتحقق بوزن العلم وانما هو
قبل تمام الترتيب الى السطح ثم يرد من الورد على صفة الجوهل ليس شرطه برفع كما ذكره الله تعالى
الشرع من الذي من الموصى في الكثرة الاولى على المراد من المثال نفس مائة
بعضها في بعض من قبيل الازالة من الموصى من العبد لان الرجال خلفه بالمراد
وبان يدخل بربيع من موصى بملك بين والمراد في البيت الازالة والازحام
او المعنى اي الاول لان الرجال منها الحقيقة والمعنى على الترتيب متداول
اي النصب المعروف الذي يرى فيها انما حال وقيل لكل واحد منها قائل كذا
غيره نحو بل هو الحق بانما قيل اقول هذا لا اذكر في غير في نحو راجع الى المرتبة
به وصلة وما قيل ولا حاجة الى هذا السطح لان المعنى في المثال الموصى في هذا التركيب

التركيب تبارك الله عليه وحيه وان كان في جهة اذ لو كان المعنى على ما ذكره كان
 ان يقال والحال الواقعة فيها فتدبر فان السند الى خبر الموت اي موت كان كالموت
 ثانياً والحال موت سماوي خرج به من الدنيا السواد والشيء المورث في قوله وحالها
 الفصل في حيثية قوله قبول بالانكسار الاول كريب قوله بالانكسار الثاني للوقوف ليس ملوك
 بالانكسار على كذا ما يبين بل على احد ما هم هو متناول بما يردل يدون الحال في الامثلة
 معروفة مصادر لافعال لان الاصل في الفعل الفعل فقدره اولي عند
 الاصل وحججه تقدير الفعل فيكون الحال في المعنى في اوروبا والاصل في الخبر
 الافراد وكذا الاصل فيها هو بناء الافراد فيكون واليه ان قال مصادر لافعال
 او الفعالت فلقد روي عليه ما قيل جرى الشئ على ما كان في اكثر من اربعة ايام على الكلام
 المنكسر قدس سره حيث قال لافعال بخبره او بصفات فيكون فيها
 فيها شئية تخصيص اذا انكسرت لو كانت مخصوصة بوقف نحو رات رجلاً عالماً
 او بانها في نحو رات رجلاً عالماً او بانها في نحو رات رجلاً عالماً او بانها في
 نحو رات رجلاً عالماً او بانها في نحو رات رجلاً عالماً او بانها في نحو رات رجلاً عالماً
 هو حاصل كذا قال النجاشي وهو في ان لا يورث في التقديم هو التخصيص ورفع الالتماس
 قد يقصد في من تحيله وليس يجب استقلال الاوجب القول بالتقديم في الامثلة
 بوجه والالتماس باعقده مع انهم لم يقولوا به في صورة التركيب الحال بين المعرفة
 والامثلة قالوا لم يقدم الحال لعدم الالتماس مع ان التخصيص مطلوب في الامثلة
 لعدم شئية التخصيص لا يورث التقديم الحكم وهو لبيان رفع الالتماس بغير استقلال
 قال صاحب العوايب اعلم ان الشرط في جواز تنكيره حصول الغاية وامن
 الالتماس ولا يكون ذلك الشرط في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فحصل
 هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا كانت موقوفة في الحال نحو رات
 رجلاً وزيراً كين وان كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو رات رجلاً وزيراً
 على كذا نيف هذا الكلام وانت خبير بان في هذين الصورتين رفع الالتماس

فانما التخصيص فله وبالمثل ذو الحال النكرة اذا وقعت في صورة التي ذكرها لا تكون
الخاصة بتقديم الحال عليها بل هو ان النكرة هي التي تغير قول الحال ولو كان النكر
اي نحو ما حل لكم فانه كما انكم فيكون قوله مفعول لما هو الحال منقذت عليه من
غير منقذته لان الى ان تقدم عند كثير في الحال فغير ان يرد انما هو انما كان هذا كقول
فاما اذا كانت نكرة مفعولة لم ينفذ او في ذلك طوافي لا ان النكرة في الحال منقذت باصقة
تعالى بل في هذه الحالة الى التقديم كقوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فلا بد وان كان ان يكون حالاً مناسن في قوله او بعد هذا المفعول وقل في هذا
حال من التبادلي بساوي من جزاء وان يكون التخصيص باصقة فان قلت لا بد ان يكون عند
يكون في الحال التخصيص الحال لا يكون التخصيص في الحال باصقة والافضل لا ينج
الانسان من هذا حاله التي قد قلنا كيف يكون الحكم في هذا حاله في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
من التخصيص في هذا حاله في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الى مثل او بعد هذا المفعول في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فانما تقدم بها في الآية الكريمة فائدة اخرى وانما الحكم في الحال منكرية فيها وبين موقف
ليست يتقضى به لانه بعد فان في الحال في نكرة مفعولة ليس شائبة تخصيص المفعول بها
الحال على ذلك ما هو ليس كسائر خبر بان رفع الميسر وان حصل في هذا المفعول
التخصيص ليس يحصل فجب ان تقدم الحال لا اجل صورة او ان في المفعول بالتقديم
التخصيص في صورة وعدم القول به في اخرى مع التواضع في استقار التخصيص بدون
التقديم لا يقال لا حاجة الى التخصيص المذكور لان هذه الصورة يخرج قوله نكرة لان صاحب
الحال في هذه الصورة يخرج المفعول والكرة لا كل واحد والجميع ليس بمفعول مفعول
والشك في خواص الاسم والجميع ليس باسم بل بالرفع لا نقول في قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الجميع الذي هو فاعل المفعول والفاعل في المفعول باسم كل واحد منها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
عن التوكيد والتكثير والجميع حال منها فهو ليس باسم فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
اذا كان فاعل المفعول لا بد من ان يكونا معرفتين او كترتين وبما ذكرنا من ان فاعل

من ارجح اقتضيات على تقوى واحد ولا يتقدم على غيره الموت من قاطبة
راجع الى الحال والحال موت كافي والسند الى غير الموت مطلقا بحيث
اي في تركيب جاذب التركيب المذكور لا يتقدم على الملل المعنوي في تركيبه الا في تركيبه
اللافي تركيب هو زيد فاما كونه قاعدة فانها في هذا التركيب تقدمت على المعنوي لاجل
رفع اليمين فان العامل المعنوي فيه وهو في السبب المتعارف الكاف يدرك على ما بين
تميز بين في الوجدان فتدقق بكل منهما حال فوجد ان على الحال التي وقعت بها العينين موجب
الحديث وهو زيد فاما في الحديث كونه متبعا في المعنوي التي تعلق بها فتدقق به وهو في الحديث
كونه متبعا في الوجدان لا يتقدم الاستيلاء والاستيلاء بخلاف ما اذا كان العامل على الملل المعنوي
اي الحال لا يتقدم على الملل المعنوي بل كونه قبلت بخلاف الطرف وعلى التوجيه السالك
حكا من غيره ولا يتقدم ارجح الى الحال اي لا يتقدم الحال على الملل المعنوي بخلاف الطرف على
العامل المعنوي فلا يجوز تأجيله في الادارة فكذلك تقدم ملل على ملل الذي
فيه ضعف اضعف اليمين وليس في تركيب الفعل وعلى صانعها غير على التبدل
وهو الحال ان في وجهان يكون قد خلت الطرف حكا من غير قوله ولا يتقدم اي
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونه متبعا بخلاف الطرف فانما يتقدم على الملل
المعنوي الذي هو الطرف والجوار والمجور ولا يتقدم على غيره من السبب والتسبب في
الافتقار مرجع به الى الشيء الذي فان قلت اذا كانت الحال ملل فاعاد كونه في التركيب
التركيبية اي التركيبية لست فمن حال العامل في السببين وعلم ان هذا ملل مثل
الطرف في ان كونهما يتقدم على غيره من بيان الخاصة قلت بيان الخاصية من
من لم يقدّر تقدم الحال للطرف والجوار على الملل المعنوي الذي هو الطرف والجوار كما يتبين
تحصيل التميز بين ان من كان من غير ان قوله ان في الطرف يتقدم على الملل
المعنوي والحال لا يتقدم عليه لا يخلو عن خبره فان ذلك مما تعذر ان لا يكون
الطرف والجوار والمجور داخل في العامل المعنوي كما اشرت عليه بقوله ان ذلك لا يمكن
ولا تترك في العامل المعنوي فكذلك الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي

الذي غير الظروف والمجاورة المحيطة به تلك الظروف بتقديم على ذلك العامل فلا يكون تقدير
 لا غير اي ليس المراد غير الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الاول وهو ان يكون قوله كذا
 والظروف حاكمة من العامل المعنوي لان المساس على تقدير الثاني لا يستلزم الظروف من
 العامل لبيان الغائبة وان كان يجب ان يقال لا يتقدم الحال على العامل المعنوي بل كونه
 العامل مسبباً كذا في العامل المعنوي الذي هو الظروف وحاصل هذا ان الحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي الذي هو غير الظروف اذا المعنوي ان كونه ظرفاً يتقدم عليه حال شرط
 تقدم التبدل على الحال عند انقضاء شرطه ان يكون الحال انفسه ظرفاً او حالاً او ظرفاً
 على ما ذهب اليه ابن سنان والماضيون فلا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقاً
 سواء كان ظرفاً او ظرفاً خالفاً لغيره بين سببه والاشغاف انما هو تقدير يكون
 الظروف على معنوي لا على تقدير كونه ظرفاً كما يثبت كلام ابن سنان في قوله
 والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف من جهة التسمية فكذا حكم ما يوجب
 العامل فان تقدمه التقديم على الفعل من حق المسند اليه لا يتم على المستند انما
 لما فرض الاستسار فلا تغافل كما لا يجازي عمل الفرق الى قوله ليس
 عبارة الرضي بعينه غير انما قلل عدم تمام الفرق المذكور وذلك لان الحرف العبري الذي
 هو من تمام الفعل بعض حروف كانه في التضعيف انما هو الكاف في بعض المواضع
 المذكور في الشرح دون مراد من حروف باقي الحروف انما هي باقي الحروف التي هي
 ما لم يلازم هي بذلك لا اعتبار ببيت كانه في بعض حروف الفعل والضم هو مخصوص
 بالاضافة العقلية فانها في تقدير الاتصال بالمجرور يجب الحقيقة ليس مجرداً الرض
 فينتهي ان يتقدم فيها ان تقع بالاتفاق والكل تكلف وتصرف قبل ان يكون
 الاول كالمعنى فلان كما هو بان في معلوم الوقوع حتى انكر ما البعض في قوله في قول
 في فعل لكن الرضي يجوز دخول تارة كالميل في فاعل حيث قال الرابع ان يظل
 لتوكيد الضمة التي على فعال او فاعل فيفعال او فاعل كناية عن زوادة ومطابقة
 في قوله فبذلك تضيد ميانته في الوصف لما قصد به ما هو كناية عن التسمية كما في قوله

[illegible]

[illegible]

الحال والقياس في الاستدلال بقرينة استنباطية متقدمة على التبدل والقياس في
 ان التمسك بها من غير ما يجوز من مقولته الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا تعلمون
 المقصود ان الله تعالى يعلم لا الخبايا عن استحقاقهم الدعا عليه كذا المقصود
 في لا تعلمون والتمسك ان لا يجوز ولا يتم لا الخبايا عن استحقاق الدعاء وانهم لا يعلمون
 الاستدلال بقوله تعالى لا تعلمون لا يجوز ولا يتم لا الخبايا عن استحقاق الدعاء وانهم لا يعلمون
 وان كان حاصلا من كونه قائم بالاطالب والمنشئ بالاستدلال بكم قال في حاشية الشيخ
 الفاضل كفى به لا يجزى فقل ان لا يمكن الاستدلال به بالمنشئ والاطالب فيكون ان
 يقال انه قليل فحلي كالمعوم وحكم بان دليل على انه قليل فلهذا في قوله بالجملة
 انما يتبين من التبدل انما يتبين من التبدل انما يتبين من التبدل انما يتبين من التبدل
 وقال بان دليل في ما يصح جواز في مثل زيد اخبر به فانه لا وجه لكم ولا رأي ان
 التبدل لا يصح في ابن زيد وفي اتصال كيف الحال على ما حكم به المصلحة
 انما انما ادعى ان هذه الدلالة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام
 فيها دافعا على الجواب على التبدل وادعى دليلا وقد عرفت ان الدليل غير تام
 بقوة الاستدلال في الاستدلال اذ نفس الاستدلال فلهذا في القوة فان
 الاستدلال لا يتبع على الشبهة والادعاء بان من وقوعها حادثة في وجهها ظاهر اول
 في الحال وهو استقلال وعدم الدعاء لغيرها فنفس الاستدلال يقتضي نفس الدليل
 والقوة فيه تقتضي زيادة دليل لان غير ما يجب ان يقع في التبدل منها الدليل
 يدل على ان الاتفاقيات بالغير على الدلالة ضعيف واما انما وقع في الصدد
 فلا يدل على انه ضعيف كيف هو يدل على الربط في اول الامر اللهم ان
 يقال لا يلزم من الوقوع على البرق الوجوب فكانه ليس يدل على ان ليس هو ال
 التخصيص قال الشيخ الرضي ان كان لا تغير في مصدر الجملة سواء كان مبتدأ
 نحو جاءني زيد بعد عطارد وكله فلهذا في اخر الحق قوله في متبعه انما
 على سواد فلككم بغيره مما من الله او ذلك يكون الدليل في اول الجملة

والآن لم يكن محض كمال تصور هو اقل من اجتماع العامل الغير والغير والواو والواو والواو
في آخر الجمله نحو نصف النهار والاعادة فذلك في ضعف وقتها على الى الابد
فيها من ان الفعل في قريبا من زمان انك لم يولد بها طرب زمانه الى زمان
الفعل وفي الزمان ان النقص بين الزمان وفعل قدما كذا دخل على معنى الموضع
حالة المقدم على زمان العامل بوجه كذا نحو احدى في مرتبة وقدرت محبة موسى عليه
السلام في مقابلة مقومها التقارب بل التقارب والاعاد بل بالحقه بوجه التقارب
علما قال به سيد المحققين فليس له يقوى او غير اقوى يجوز اخذ قول مطلق
مؤخر كقول معنى وهو في سبب قسري قرب زمانه الى زمان الى الابد كذا في قوله
بني بل عاين اول وهو في الفعل الواو نحو وجود الابد اختصاصا بعد الاشارة
مضرتها وحقها واستحقاقها بالنسبة الى زمان للوقوع بالنسبة الى زمان العلم
حق تقرب اليه تقرب الى زمان العلم بل في قريبا من ذلك فبعدما التقرب
بمعنى التقاربه على ما ذكره سيد المحققين في كتابه من قول ان احد
الماضي المتيقن بل في تقدير الوجود في ان الخط حيث قال اذا قلت جاري زيدا كان
الضم من كون المكون باخرا بالنسبة الى المضي فقدر عليه فلا يحل تقاربه الى ال
لما لم يزل اذا دخلت عليه قدرته من زمان المضي وبعدهم التقاربه كان بعد المكون
مقدرا على المضي كذا في قوله واما فيه من شئ من الوجود في فعل وجوده
مقارنه بتجاربه واما في معنى قبله فكلما قلح ان قدره ظل كلامه في
بجملته ندم بغيره والى قوله كما في شرح الباب في ان الفعل في الوجود
قد ولو تقدير الى ثبت الماضي وبعدهم بقرار الوجود الى الابد على ما بيني
والذي في الماضي المتيقن اعلم ان وجوب قدره في الماضي المتيقن انما هو ان لم يولد
اذا كان بعد الابد فالتقارب ما خير من ذلك الابد قد أكثر نحو ما بينت الابد في
دخل الماضي الابد اكثر على الابد ما هو في الابد فكلما قلح في الابد في الابد
فكلما قلح الابد وقد قدر ما بينت الابد في الابد وقد قدر ما بينت الابد في الابد

التي في قرون دون الزمان نحو ما جئنا به في كتابنا هذا فيكون
صحة موصوف مختص من المال وفيه ان موصوف في الجدة في المصنفين
او كان بعض ما قبله من الجور ومن اولى منها ليس لك الا ان يقال ان
لم يقل به انتم صفة احوال المسئلة او كان ما فيها كجيب تصديره بقدر ما اذا حضرت
الموصوف فانه يكون في صفة المال صرح به بعض المصنفين في حواشي المطول وكل
الجملة صفة مخصوص مذكور وهو قوم التقدم ذكره فلا اخبار اليه وبانها مترادف
ويؤيد انه قري بالمعنى الاول وهو ان يكون صفة تعوي يكون صفة صفة ثانية
وقبل يدل على استعمالها في جملكم لان الهمي شمل على المروقة بعد ذلك الجبر من صفة
المايين كذا في الحق والمروقة بعد ذلك وعامة قبل قلت انهم في صفة
كذا في الحق وورد في الفارسي بانه لا بد من جملهم لان بعض صفة من حق قال قوم وقال
صاحب الحق وكذا ان جئت بان للرداء وها هو جملهم بان لا يسلط به في احوال في الجمل
ان يقال احد التفسير في وقت في الجمل الفارسي كذا وان كانت في الجمل
او جملكم في قوله يصلون الى قوم بينهم وبينهم شقاق او في صفة قوله اما الذين
منهم قوله واقامهم حيث وجدتهم ولا تجدواهم ولا يعرفونهم جمل صفة
وعامة ان لا تستأجر من لا تفعل ليس يجوز الهمي بل ما في الجمل الفارسي والاولى
ليس بها تعلق لا ببقائه ولا ببلاده وقيل يدل استعمال في مقابلة قوله
الجملة صفة مخصوص وقوله بعد ذلك في الاول وقوله وبانها اي ما بين قوم
وانت خير ليس بها تعلق على تقديره فقه عن ان يكون مترادفاً او جمل قوله او
كم صفة تعوي مقوله بينهم وبينهم شقاق اي في صفة تعوي او لو كان مترادفاً لا قبل الاستاء
الذكر في قوله اما الذين يصلون الى قوم ان لا يخرج من احوال فها هو الجمل
الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين هذه الاصلين الى اي قوم كان منها
في جمل صفة صفة صفة تعوي مجرور بذكره وهو عدم الاستاء
على تقدير جمل قوله او جملكم صفة تعوي على ما ذكره الحق في بعض احوال

انما يحتاج اليه اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد رسيته او قبلته على صاحب البيت
قال صاحب المعنى ان من ثلثة موكدة على ما هو عليه يدور موكدة على صاحبها نحو ان يقيم
طرا ونحوه من من في الارض كلهم جميعا موكدة لغرض البقاء خوفا من ان يكون عطفها
سيد التحقيق سيد التحقيق في شرح الفتح قائما بالقطر في قوله تعالى شبه الله الموكدة
موكدة بنظرة الله فيهم اقرأت منه كونه قائما بالقطر وكذا في قوله تعالى فان كانا نرا
فرا تاعربيا كوكرا غير الراجح الى القرآن من القرآن كونه عربيا وانما الى جعل الموكدة
مختصة بما يكون في الارض اسية جارية فاما هذا اي تحقت الوتة لك ولما
الرضى لا معنى لقولك بتيقن الارب عرفت في حال فهم الموطوع وان اراد ان المعنى
عطفها فهو مغول ثامن حال حاصل الزاوية ليس كذا في الارب عرفت حيث
ذات يدل من حيث انه ابرج حمله الى قوله تحقت الوتة للمخالب اي موكدة
التاكيد لازم للحال الموكدة فانها هي التي لا تتغير في صاحبها مادام موجودا فالصاحب
يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصار الحال موكدة لصفة يدل عليها
الصاحب فلا يتغير عنها ولا يتغير ما قبل ان الحال الموكدة على غير فربين فربها
التقرير مضمون ان الموكدة كونه وخرب لا يستلزم على مضمون لقولك انما بعد ذلك
كلما كان العهد ونحوه السكين وصاحب ان الغريب الثاني ليس يكون فانهما بين
القبولين انما هو باعتبار ان المقصود في الاول انما هو التاكيد بغير ان في المقصود
فيه اذ لا يذات هو الاستدلال على مضمون القول ان التاكيد بانها هي التي لا تتغير
بكونه نحو قولك زيد ابوك عطفها على ان يكون تقرير مضمون القول ان يكون الاستدلال
فان قلت الموكدة في قولك جازيد والشمس طاوقة حال على ما قل به في الجملة
لا يدل على صفة فيها لا في الموكدة الشمس ليس هي مضمون قلت قل ابن هشام في
المعنى قال ابن في تاء عليها كذا زيد طاوقة الشمس مضمون في كالحال والفتحة
مكررت بالمد في قائما كذا في رجل قائم عليه قال ابن جوي ما ذكره قولك موكدة
نحوه كافي قوله قال لا يملكك من اس راحة فان رسولا يكون شخص راحة

الى الكمال بوجاهة الوضوح غير مستقر في موضع محقق متحقق متحقق
 مخصوص في جنس كان فاما بهام في موضع متحقق في الجنس طارئة مستقر في الكمال
 قدس نزهة في حاشي التوسط بهام في موضع الكمال لا بد بلان مشروط في موضع
 تحت متعدد بهام الوجود في شيء كان فاما بهام طارئة فيكون في الموضوع لا يمكن ان يقع
 التماس على ان الوصف في الوجود في مرتبة نبوة الوجود عارض اذا لو كان الوجود في الكمال
 بوجاهة وان لا بد من موضوع في مرتبة من الوجود خصوصية متعلقة بامم معد وكان في مرتبة
 ايهام ففصل عن ان يكون في موضع ايهام الوجود ولا يستقيم ايهام في مرتبة حقيقة في الوجود
 والتميز في حاشي عندك في موضع في موضع ايهام الوجود وهو من الوجود وما ذكره في
 من قوله في حاشي المشترك في موضع ايهام من المشترك في نحو اشرت على جارية فكم
 ايهام في موضع ليس بوضع الوجود فان التوزيع في موضع الوجود انما يكون بان وضع الوجود
 لفظي في موضع ايهام في كل موضع كالمعدود والوزن والكيل لان وضع اللفظ في
 معين ثم اتفق اما من ذلك الوضع او من غيره ان وضع ذلك اللفظ في الآخر في موضع
 عند المستعمل لا اجل المشترك العارض في كل هذه الالهام غير مستقر في اصل وضع
 بل عارض بسبب المشترك العارض به عليه ما اورد على السيد قدس سره ان لا بد
 لعل كالمعدود الى آخره ان المعدود والوزن والكيل موضع للمعدود وموزون في كل
 معدود وموزون وكيل بهذا المعدود والوزن والكيل ان كان اياهما في موضع
 الوصف في الوجود والام ثبت الالهام ففصل عن ان يكون وضعها وما قيل في موضع
 شامل لموضع النوعي المجازي فليس شيء اذا التباين من الوضع عند اللطائف
 هو الوضع التقيد بغيره وحل الانفا على التباين بسبب طارئة ففصل في
 التفرقات ويمكن ان يقال ارادة التقيد من التباين وان كانت بطريق
 المجاز لان الالهام فيها ليس ثابتا في حيث انها في مجازي بل الالهام في
 من الوضع فيصدق ان التميز فيها بغير الالهام في الوضع في الوجود في الوجود
 حقيقة كما ان الحقيقة المجردة مجاز

لا يتصور ذلك في هذا الوقت والوقت قد مر عليه ما هو وقت في هذا الوقت
 بحسب أصل الموضوع المتفق عليه في القول بوجوبية الإلهام في أسرار الله
 فانه في قوة قولنا ان نسبة زير إلى الله لا تستلزم ان يكون الله
 كجوانح باعتبار نسبة من الشك في اولية وجود الذات لا في اسم ان الشك في اولية
 الوجود كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير
 ثم ان ما ذكره الله قدس سره في تقرير ما يقتضيه المثال عندنا من غير في جميع ما هو في
 القدرة على توجبه عليه انه لا يناسب في كافي زير في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 على ان زير مطلق بيان او غير مطلق بيان في كافي زير في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 فتعجب الى زير هو جليل في كافي زير في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 كافي زير شهادة ان الكفاية انما هي باختياره في حق من صفاته يعني ما قبل الكفاية
 والصفات شبه الجاهل في حكم الجاهل في مقابل جملة الصفات وهو في حقيقه ان الله تعالى
 التمام وان كان متباين في الحقيقة فباعتبار المعنى بالفردان ذاته يقتضي تميزه عن غيره
 يعتبر ذات مقدرة باعتبار نسبة الشيء اليها في الجاهل وشبه الصفات الا انه لم يقر
 لان المفرد في مقابل النسبة ولا في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 عليها من ان المثال المفرد مع صفاته لان منها زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير
 الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الله قدس سره في مقابل ما في هذا القسم المفرد الذي في القسم
 الاول انما هي كجوانح النسبة لا في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 مفردا مقدرا او غير مقدرا وله يتحقق في ضمن هذا الموضع تحقق الهم في ضمن الخاص
 كيف لا يظهر هذا الضمير كثر فائدة كانه رفع في كافي زير في جليل الاستدلال في كافي زير في جليل
 اجزاء في اي شيء كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير
 كما ان في كافي زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير
 لبيان المفرد المقدار له او المعنى لان ما وجد في كافي زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير
 التميز لهما في قوله في جليل الاستدلال في كافي زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير كمن قال ان زير

جاء من غير ضرورة ان كان في النفس انتصاف عند كل مرتبة بل جاز ان
الانتصاف عند كل مرتبة يكون متعلقا بالذات لا بقدر الله تعالى قدس سره العظم بالقياس
مخرج نحو ما في مرتبة انتصاف بقدر الجواز الجوهري في ما ينبغي من انتصاف الله تعالى قدس سره العظم
بالقياس المذكور مخرج نحو ما في مرتبة انتصاف بقدر الجواز الجوهري في ما ينبغي من انتصاف الله تعالى قدس سره العظم
الشرط الاول في مرتبة الانتصاف وان كانت من مرتبة من عباد بتقديراته كمنه في كل حال
والجواب الثاني في ما استدل به من ان مرتبة انتصاف من مرتبة انتصاف الله تعالى قدس سره العظم
انتصاف منه ومنتصاف جاز ان يكون له متعلق فلا فائدة في الحصول منه الى ما ذكره
الشرط قدس سره ثم المنطق في الشرط الاول بينه وبين جواز الامرين في كون التميز
كشخص منه ومنتصاف من التميز في ما يوجد انتصاف منه في كل مرتبة من الامرين
فرد يا او غير ضرورة في تميزه بل يمكن ان يكون انتصاف من غير ضرورة
نصف ما كان انتصافا في انتصاف منه في وجوده في الامرين وهو المنتصاف في
الشرعية الثانية في كل ما كان خاصا بالمتعلق فينتظم فيها الشرط المذكور والشرط المذكور
وقوله ان لا يكون التميز بعد ما لم يكن نصا في انتصاف منه اسما في جعل انتصاف منه
اكثر من مرتبة في كل مرتبة لان النفس في ثباتي شرقي التميز يكون بعينه ما هو ثابت في
الاول والثابت في الاول في كل التميز اسما في جعل انتصاف منه بعد ما لم يكن نصا في انتصاف
منه في ثباتي ان يكون المنطق في التميز بعد ما لم يكن نصا في جعل انتصاف منه بالقياس المذكور فان
قلت حل في الحق على الامكان الخامس من جميع الى اعتبار القيد في حق التميز
لما ذكرنا قلت لا فائدة في اعتبار الامكان لان الثبات والشرط المذكور في كل مرتبة في
كل مرتبة الشرطتين والاحتياط الى القيد في جميعها اسما في الامكان العام فان
الشرعية الاولى في مرتبة انتصاف الى القيد في جميعها اسما في الامكان والثانية جارية على
الاحتياط الاولى اسما في الامكان الخامس فان الشرعية الاولى في مرتبة انتصاف الى القيد
تكون الثانية جارية على ثباتي جواز الامرين بالقياس المذكور لوعين احكام ما يكون خاصا
بالانتصاف منه واما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يرتب عليه قوله في مرتبة انتصاف

تجارتة روح لا معنى له بل ان التميز في مكان تمامه واثباته ليس فاعلا على ولا مفعولا على
لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى ان يقال ان له مفعولا يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا لا مجازيا
كقولهم انهم ليس بمفعول معنى تقدم لا تدرى ان كونه مفعولا معنى او معنى انهم ليسوا بمفعول
لا تقدم على الفعل كونه من حيث المعنى فاعلا مفعولا فاعلا او مفعولا مفعولا او مفعولا
لاننا نرى انهم ليسوا بمفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى
فهم بانهم من حيث المعنى فاعل في كل ما فيه التميز نسبة لان يقال لهم وان قالوا بان
التميز من النسبة في بعض المواضع مفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى لانهم ليسوا بمفعول معنى
فاعلا وذا حكمنا على الامثلة ان لا تقدم على الفعل لعله المذكورة كقولهم انهم ليسوا بمفعول
مفعولا فيبقى ان لا تقدم المفعول على الفعل في مكررت الزجالة لانه فاعل معنى في كل
انكسرت الزجالة لان الفعل المتعدي يدل على ملاحظة الـ هو المخرج قبل ان يخرج
المستثنى عن الحكم بعد الحكم في تصور من هذا يذم التناقص ولا قبل الحكم لانه ليس واعلا
في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج وامن التناقص بالاجابة ان التناقص في الـ فاعلا
عن الـ فيكون المعنى هو من بعض متناوله المصدر من الـ في الحكم بالاجابة
والجواز في مستعمل في الحدود فالتعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور
اولى اشارة الى ان المراد من عدم احتمال الجواز في الجواز لا فيقيد فيه لعدم الجواز
لما ذكره العلامة فقصارا الى في التلويح في الجواب عنه بقوله قلت خير بان توفيق
مشغولة بالجواز في الواقع لم يقل لـ من متعدد خبر بيان قلت خبر بيان مفعول
فاعل المتعدد هو خبر مقدم فكيف قيل فيه قلت هو مقدم على موصوف متعدد فان قلت
لا يكفى في تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لابد من قرينة قوية عند الجواب
قد انضم اليه اقتضاء الغير في خبر بيان له التقدم من حيث تعدد خبر بيان اي خبر بيان
التي لو لم يكن ان تقدم على حرف الـ قال العلامة فقصارا الى فاعلا مفعولا
يجوز حرف الجواب ان يمتد عليه قرينة ما انضم اليه بالقوم فقط فلا يكون المصدر
مستثنى فلا يكون الا في الخارج او كونه في الخارج انما يكون اذا كان المصدر متناوذا

المستثنى

هو الاول ان كان المصدر

قد انضم الى خبر مقدم
مفعول خبر مقدم

ان الذي يميزه من غيره الى انهم قد اختلفوا في ذلك فلو سلم انه ليس في الجملة من الفعل
الفعل ما دونها بهذا القيد ان لم يكن مع جواز ذلك فيجب المشتق الجملة التي ليس فيها
من الفعل اذا الجملة ليست باقتضائه بل الفعل انما هو ما اقتضاه من المفرد الذي
يتم بانتموين فيجب فيه ولا سيما مقتضىها بالآراء المتعارفة لا يقتضيه فيها
في النقطه التي من البديل ان المصدر ليس متنا ولا له فلا يكون مقتضى هو ولا يجوز
بجوابه يدل على الكلام الكمال والبعض ليس بحيث يبقى النفس من ذلك المشتق منه
ذكر المشتق النقطه فلا يتصور بديل لا تتكلم الا بديل الغلط فانه مقتضى ظاهر
لذلك فاعلم ان هذه الامور المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يقتضي فيه بديل الغلط
الغير واليه انما يرجع وهو لا يتصور الى آخره وهو يدل على الغلط لا المصدر الا
بطريق السهول والخطا وفيه ان بديل الغلط لا يكون حاداً من جهة واحدة
بل هو صادر من روتين غلطان كما في المشتق النقطه ولما لا يصح بطريق السهول
الغلط هو البديل منه فالحق كونه في موضع اتفاقا كونه بديل غلط ليس بوجه الا
يقال الحق بديل الغلط لا يصح ذلك بسبب ذكر البديل من بطريق السهول والخطا
وهو اعم من ان يكون البديل منه كونه السهول والخطا حقيقة او بطريق السهول
الخطا بان يرى الكلام نفسه ساها غلطاً مع انه ليس كذلك بل هو مذكور في
وسايقه وهو في المشتق النقطه انما يصح بطريق الروية والخطا فيه ان
كون المشتق النقطه صادراً من الروية لا يمنع بديل الغلط ان يكون صادراً من
الروية انما المانع منه كون المشتق منه صادراً من الروية بخلاف البديل منه
بديل الغلط فالوجه ان يقال والمشتق في النقطه صادراً من الروية لا من السهول
ولو بطريق السهول فلا يتصور فيه بديل الغلط ولو غلطاً في ذلك ان يقال الحق
النقطه انما يصح بسبب ذكر المشتق منه بطريق الروية وهو انما هو
مطلقاً في غير ما ذكره من ان فاعلم خلافاً وعداً من هذا النجاة فيعلم فيه
فقد كان المصدرين فذلك جاز في التقوم خلافاً ومما يزيد ان زيد لم يكن

لم يكن لهم أصل ولا يدعهم من عبادته بعض القوم رياء دخلوا بينهم منه مما دونه الكل انتهى
 ورفع ان المراد ما في البعض كان البعض معين ولا شك ان المراد لا البعض المطلق ايا
 دخلوا ويستفهم مما دونه الكل دخلوا فان قلت ان كان البعض المطلق ايا كما
 فربما يقع بينهم مما دونه فله وهو بالكل وان كان كذلك بل المراد غيره يلزم التخصيص
 قيل ذكر الشئ وهو الهم بالكل اذا التخصيص انما يكون بالشئ قلت تحتها راسخ
 الثاني ويصح كون التخصيص بغير الشئ كيف في الفعل في قوله جازي القوم بغير
 ليس متجها الى القوم فقط بل هو موصوب الى القوم مع عدا زياره ارجح به الرغبي فخرج
 غير مد الى غير زيارته يقال ان اخرج الشئ من الشئ منه قيل النسبة الى
 الفاعل قال الرغبي زياره الكلام ان دخول الشئ منه ثم اخرجه بان ما خرجها فلا
 كانا قبل ان يندفع الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقص في جازي في القوم او زياره
 انه يخرج في قوله القوم المخرج فهم زياره لانه لا كان المنسوب اليه هو الشئ منه
 مع ان الشئ قد يخرجه من هذه النسبة قبل النسبة ويكون عدا وظاهره
 يفعل نسب الى الشئ منه ان كانا في غير يمين من المنسوب اليه كما ان
 لا يخرجه من ذلك ان ذلك يبين اصل الادب والجزئية انما هو ليدل قائلها
 مقام الادب وزيارتها بغيره كما قيل في فخر العجب قال ان صدرنا بمن الادب
 على بعد ما نصور يا علي الاستشاق فانزع ما قيل كون عدا وظاهره من المنسوب
 ليس صحيح كيف ما لم يرف ان النسبة فيكونان متاخرين منها وما قيل ان المنسوب
 بعد خلا وعدا كفعل واحد من الجمل من المعاني بالفعول ثم الرغبي في عدا وظاهره
 يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح لانه لم يتوخى
 لعل ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح لانه لم يتوخى
 الرغبي في عدا وكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الامة
 فرد نقلا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظر الى المعنى واللفظ بل عليه قول
 الرغبي في انفسا عنه انما القوم المخرج منهم زياره لانه لا كان المنسوب اليه هو الشئ

في التوضيح في بحث الفاعل اسم المفعول العشرة الرجال المذكورة
ولا تقسم اسم المفعول الرجال خاصة فاللفظ مفرد يدل انما يتبع ويصح في غير
العاية اليه مثل الوسط دخل والقوم خرج هذا كلامه بطلانه يصح افراد الفعل المند
الى ضمير الجمع تبارك بالجمع وضع ابن تقيال كانه حكم بقوم اضمار الفاعل حكم بقر
الافراد والجمع فيكون تارة بالان التزم اللفظ في فعل الجمع والجمع فافهم
ما قيل وانما لم يحل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل انهم
حوالوا الضمير الى البعض ثم لا يقيم تقدير الكل في جمل في القوم ليس زيد
لان لا يصر بالتقدير ليس كل القوم زيد او في ظاهره فقد رتب في اخواته
طرد الباب على ان استقامة تقدير الكل على الاطلاق من غير كيف ويجوز ان
يكون المعنى ليس القوم زيدهم وانهم يقيم منه ان لا يجوز رجوع الضمير في جملة وعد
مقصود الفعل بتقديم ان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يجوز ان لا في قوله ليس
محتمل بغيره يعني ان لا يجوز في اخواته والباب في قوله ليس بغيره في قوله
لا يقيم ان يكون مطروحة انما هو مذكور في قوله ليس بغيره في قوله
هو عدوه اول المسئلة قال السيراني لم اعلم خلافا في قوله ليس بغيره
الانصب بها اكثر من في الخواشي الهندية وفي الرقي قال السيراني ولم اجد
ذكر في كبرى الا اختلاف فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلات قوله ليس بغيره
ابو سعيد السيراني لم اعلم خلافا في قوله ليس بغيره الانصب بها اكثر من
كما ذكره في قوله انتهى وفي الفصل في بعضهم بغيره وقيل به لا لم يرد هذا القول
سبويه ولا في قوله الفصل فاعلم ان ما في الخواشي ليس بغيره
الاختلاف انه اريد بغيره ما في الخواشي فافهم في قوله ليس بغيره
والكسائي وانما في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره
فانما في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره
فانما في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره في قوله ليس بغيره

[illegible]

[illegible]

٢٢٢
 لما جازى رجل امة من كان منى ما جازى رجلان فاجازى انسان من هذا الجنس فليس
 باثنين منه فدخل فيه فكذا منى ما جازى رجل ما جازى جازة من هذا الجنس فلو
 لميس بجازة فلا يدخل فليس في مقدار ان الاصله اذ انما يشك في التقطع واليقين
 قال وموقع الجمع الشك في سابق المنى وقصد الاستغناء لم يجر استثناء الفرض
 كما تقدم انه لا يقال ما جازى رجل بالانذار على انما استثناءه فلهذا
 ظهر ان قول المفسر قد لا يتخذ في غير المحصور نحو ما جازى رجل ليس به
 لعدم دخول الله في الله يمين قور يمين متعلق بقوله دخول الله في الله
 استثنى الدخول بيمين احتمال الدخول على سبيل الاحتمال بل احتمال احتمال
 الدخول وهو لا يكتفي في الاستثناء متعلقا كان او لم يكن اذ مدار المقول على
 وجوب الدخول ومدار التقطع على وجوب عدم الدخول فلم يتحقق
 شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول الشئ في الشئ منه في التقطع
 كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في التقطع وهو مذهب الجمهور
 يجوز الاستثناء منه بشرط ان لا يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول
 فان قلت لا يلزم من ذلك الحكم على الصفة لا احتمال الدخول قلت لا يكون
 الدخول اذ في كلام غير موجب والآية لا تبيح حرجا غير موجب فنادى هو
 غير خيرة قال المصنف رحمه الله تعالى لا يكتفي في التقطع الا في ذلك داخل وحل
 الى وشققاته وفي آية لا تبيح حرجا غير موجب فنادى هو غير خيرة
 في التعلق وهو انه لو دخل على الاستثناء كان المعنى لو كان فيها كونه شئ من غير التمسك
 فلو لم تغد فليس في الدخول كمن الدخول كمن مركب غير الموصوف والصفة وانما
 لا يخرج المركب من ان يكون بالصفة كل واحد من حرجه بل يجوز ان يكتفي بالصفة
 اذ لا يكتفي في ان يكون استثناء الدخول باستثناء الاستثناء لا باستثناء
 الاستثناء فلهذا جعل من المطلوب وهو الرد على الشك في انما يكتفي بان
 الاستثناء في حاله فلو لم يرد على المعنى لا يكتفي لا يكتفي لا يكتفي

[illegible]

قوله لا حذف الهمزة الى ان نزيل كل موضع كان على تقدير انه لم يبق
او لا يحذف القول بالوجوب بدون ان يتصل بشئ وجوب الحذف والقول بوجوب
الحذف على تقدير ان كان مع القول بان ما ذكره قد تكيد يستوفى من كان شكك
و لا يلحق في ان قيل تكيد لا يجوز مما قال قلت عبارة الشرح قدس سره في
جوابه قد فتح كونه مستوفى من كان مع ان التمام لم يجد والبيان انقصة من مواضع
في زيادة ما قاله في موضعين من حيث كانت زيادة في قطع حيث من الازمنة و يعلم من
قوله ان الزيادة في المفعول به عوض في الكلام ومعه عوض من كل مكان ومما
يخبرها عوض من زيادة كذا قال بعض الفقهاء كيف يصح ما ذكره الشرح قدس سره
قلت يجوز ان يؤول قوله نزيلت كل ما ورد في كلامه بعد ما لم يكن فيه
انما بعد ما لم يكن فيه لان ما بعد ان نزيلت على انه ليس التخصيص في موضع
زيادة مما ان زيادتها حقيقة به ايل الى ان بيان ثقل زيادتها في كيف قال
المرحوم والربيعي في ذلك انما يزياد ما قيل في كلامه من ان ليس من المواضع التي
ذكرها في بحث الزيادة في زيادة وايضا قال الشيخ الرضي في بحث قوله لا تكيد
في معنى القول لا يجوز بعد ان قال لا يستبعد انما يلحق بالزيادة في الزيادة في
اختصار الخ قوله لا يجوز وكذا ما يقولون في موضع من تلك المواضع وايضا قال في
بحث حروف الزيادة وعلى ذلك من اعلى فيما ذكرنا واخرها انما يكون ما ذكره من انه
ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي في فائدة الحرف في كلام الخواص في جواب
ما معنونه و لا انقضية في الحقيقة ما كيد المعنى كافي في الاستقراطية واليك في قوله ليس
كان قيل فيجب ان لا يكون في زيادة او اذا قدرت فائدة قلت انما سميت زيادة
لانه في خبرها اصل المعنى لا تزيدها لان كيد المعنى الثابت وتكوينه و مكانها لم
تعد شيئا لم يخالف فائدة بها العارضة الفاعلية الحاصلة قبلها ويظهر ان الجواب
في ان الام لا تبدأ في الازمنة لان كيد ساء كانت او لا زاد ولم يولد في
تكوينه لا تزيدها اصل المعنى في ان لا يكون في خبره في اصل المعنى و هو

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

القول على وجه يقتضيه بغيره من ما هو مشترك بينه وبين اسم هو مشترك بالصفات التي هي
 حاصلها بالمال كما ان جمل الصفات التي هي بالعرف القدره اكان الصفات العقلية او غيرها
 على ما ذهب اليه المصنف واما ما ذهب اليه الجمهور من ان الحروف ليس بمقدور في العقلية كما
 على الصفات بل الحروف هي الصفات ايها الصفات في المعنوي في التجريد عن التنوين او
 التنوين للصفات كما قيل في الصفات في الصفات ايها الحروف المعنوية فبما تنبيه الحروف كـ
 قيل في الصفات في العقلية فكان الحرف فيه مقدور كما لا يقتضيه قولهم الحروف هي الصفات
 غير مجزئة **المشهور** فان المشهور انه اذا اطلق الصفات اليه اريد به الحروف بالصفة
 اسمها بحدوث التنوين من الاول المشهور فان المشهور انه اذا اطلق الصفات
 اريد بها بحدوث اسم اليه بحدوث التنوين من الاول بالصفة **اي** بحدوثها
 جعل الاستدلال به لا يقتضي ان الصفات المحذوفة وجعل المصدر في الفعل
 ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي الاشياء من وقوعه كان وان كان ذلك
 مما جاز الى المحذوف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان في اكثره وقوله
 ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصل بغيره مما
 من حرف عرفنا ان لا يخرج الى المحذوف الا انه يخرج التركيب ما هو الاكثر فيه وفي
 المشهور بان يكون المصدر حالاً وهو سماعي عند الاكثرين وان اجازوا المصدر
 المصدر حالاً قياساً اذ كان المصدر من انواع الفعل كانا ما سمي به دون غيرها
 وفيما نحن فيه يجب ان نقول لا يقتضي انما انواع التوسط ويخرج الى اعتبار حال
 المعنوي بلا ضرورة وهو ما في الولاية من معنى الفعل لا يقال كيف يمكن حالاً من
 حرف هو مشهور وعنده تكثير في الحال يجب تقديم الحال بلنا نقول ذلك
 الوجوب عند كون ذي الحال كثره محضة ومنها ليس كك شخصه بالصفة
 على ان لا تقدم مخصوص بما سوى الوجود **اول** حال كون ذلك القدر ادا
 حال من اسم كان المحذوف وهو غير المسترف **اول** وهو الجواب عن التنوين
 لفظي ولا حذر من العدد كما يجب في التنوين الحقيقي المقصود بتجديد

[illegible]

التي مفعولها في مضاف في المفعول كرم في البلد قلت ان المفعول هو المفعول
ما قبله عليه الصفة ظاهر او القرينة على تقدير عرفها واقتضاد الصفة الموصولة
في تقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت فيه ان ما ذكرته يوجب في ضارب زيد
الوجه مع انه قال انها من اضافة الصفة الى المفعول واما ما قيل من ان المفعول ليس على
مضاف في المفعول كرم في البلد فهو في خبر المفعول وقال الشيخ الرضي نحو مضاف مفعول
خالق السموات وان اسم الفاعل يعني الى ان لا يعمل في كذا في مفعول مضاف اليه
قلت ما ذكرته في المفعول السموات ولم يتم في مضاف مفعول كرم البلد والاضافة
اليه فيها على تقدير كونه مفعولا يكون مفعولا في اسم الفاعل يعمل في المفعول فيه
والجار والمجرور والمفعول بالفاعل والاحال مطلقا من غير اشتراط ان يكون كمال
الاستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار والاحال الاستقبال
وذلك يعمل في وجه كون المضاف اليه في التام في مفعول ان شرط وجوب
عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الاحال او الاستقبال وان كان بمعنى الاستمرار
جائز فيكون التام بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز العمل انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يستلزم الازمنة للصفة في نظر الى انه بمعنى الاحال والاستقبال
جائز بالنظر الى انه بمعنى الماضي يستلزم على وجه معلوم ان يكون المفعول في مفعول
شرط على فاعل الاحال والاستقبال واما في المفعول فيه فكذلك فاسم الفاعل في المفعول
بمعنى الاستمرار يعمل فيه وجوبا والتام لان التام لان المفعول فيها عالم يستلزم
اسم الفاعل مفعول فيه فانه بالاحال والاستقبال وقيل في وجه كون المفعول
التي في التامين غير مفعول لان اضافة اسم الفاعل وقيل في وجه كون المفعول
في التامين غير مفعول لان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المفعول
الذي لا يرفع في حال زيد ضارب فاعله ومودت خدمته الى غير ذلك من زيد
ضارب في داره نحو وفيه بحث فاعله لانها لا يضافان الى كذا من
التمويلات سوى المفعول الذي على ما هو ظاهر عبارة فهو مفعول لان اسم الفاعل

س

يعتبر الى القول به نحو هذا بكونه لا ينافي للمعنى بل يوافق
في ذلك وهو لا يثبت المحل لا ينافي له فانه الى القول خاص لا ينافي
الى كذا المعنويات فان قلت قد قال الشيخ الرضا سمى الفاعل واسم الفاعل لا
يأبى فان من مطلقاتها الى الفاعل في المفعول يثبت له طلبها بها دون كذا
مفعولها والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يصلح فاعله ومفعوله بل هو مفعول
ان ليس بمحل قلت لا تمنع خصوصية خبره انه يحل كونه مضافا اليه على سبيل
لا التنازع الاستصحاب كافي بملك يوم الدين فيكون مفعولا واما ان يقال
يكفي الغرض ولا يجب له ان يكون مطلقا لواقع ^{المراد} اي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره اي لا يضافه بمعنى الاسم يكون في مضاف اليه لا يكون
ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون صدقه على الجميع
مستقيا وذلك اما باستفاد صدقه على المضاف نحو بعض النعم وغيره بل ان
الكل لا يطلق على بعضه وكذا انصف النعم ولهم قال الشيخ الرضا لان
يصال بعضهم ودرهم لان من اتى فيها الاضافة هي التسمية بشرط ان
ان يسمي المطلق اسم الموصوف بها على البين اما باستفاد صدقه على المضاف
نحو جميع النعم وعين زيد وكذا اسجد الجميع لان المضاف لا يتناول المضاف
بالصفة فانه في الوقت هو السيد لا غير ^{المراد} الصادق عليه وعلى غيره اي
الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره
هذا القدر لا يمكن كافي في الاضافة بمعنى من لا يتناول ما لا كان له
الاسمين اخص مطلقا من الاخرين ان الاضافة فيها تسمية فاعلم ان
يكون بمعنى من قال انما جازي على ان يكون المضاف بعد المضاف اليه
اما ما حكيت وادركه بالاسماء ما لم ير في خبره في الاضافة لان
غرضه ليس بيان النسب بين المضاف حتى يكون الاسماء له معنى والاسماء
معنى اخر بل المقصود انه لا يضافه اسم الى اسم يافيه في المعنى

المعوم والمخصوص وذلك كما تحقق في المسألة بتحقيق المرافقة قوله فان كان
 المضاف اليه اصلا للمضاف اقرأه على الحالة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من
 انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه معوم ومخصوص من وجه واحد لا بد من
 بسند بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد المعوم والمخصوص من وجه ان المضاف اليه كان
 اصلا للمضاف في معنى من طالع بمعنى الدم وفيه انه ان اراد يكتفي المضاف اليه اصلا
 للمضاف الى العمل فيخذه المضاف ويصنع منه يكون بهذا المعنى معتبرا في وجه المولد هو
 للمبياتة من وجه كيف فكتة وراهم واربعة وراهم الاضافة بمعنى من كما صرح به الشيخ ان المضاف
 اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان يكون اصلا بوجه من الوجوه
 جريا في جميع المولدات يخرج من خصوصية التالين المذكورين او ليس كذلك فاما
 فكتة والوجه الرابع هو العدد باعتبار ما لا يقال العدد اصل بالقياس الى العدد
 كية لا تقول ليس اربعة فكتة والاربعة في التالين نفس العدد بل المراد العدد والوجه
 الاضافة فيها بمعنى من ومن التي انفسها الاضافة هي المبياتة وشروط من المبياتة ان اعم والطبق
 المحرور به على المبين هو عدم ان المضاف الى المبياتة على التالين اذا اراد بها العدد ولا نفس
 العدد لان يقال ان الاضافة للاضافة اعمالية في نظر الى الخطر والعدد والطول فيكون
 وان كان اصلا لان المبين على صيغة اسم الفاعل لا يتم في حيث ان المبين وان غير ان
 هذا التعميم يدخل في حيث فكتة في الاضافة بمعنى من لان ما تم مبين والمبين في حيث ان مبين
 ابل والوجه الاضافة في حيث فكتة بمعنى من لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ فيكون
 يخرج وقطعة بالتمويل كفاية فكتة المعنى شئ جردى بالتمويل ثم خرجت المعوم في حيث
 صيغة الى حيثها المبين اذا لم يحتمل ان يكون من القطعة ومن غيرها كفاية فكتة
 بمعنى من والوجه الخامس ان المضاف في حيث فكتة المبدل عند قولهم المبدل الى المبدل
 منه ومبدل البعض الى مبدل به بعض المبدل منه والضافة فيها مبياتة في فكتة فكتة
 المضاف اليه في المبياتة اصلا للمضاف قوله فكتة فكتة فكتة فكتة فكتة فكتة فكتة
 يكون كون الاضافة في الاضافة المذكورة بمعنى الدم معلوم ما ذكره شيخنا عليه السلام في حيث

توضيح النظر ما ذكره في العلم كذا في الفقه فيها معنى الاسم كذا من الفقه فلهذا لا يخفى
تخصيص من البنية وقد علموا بالاستمرار وتخصيص كلام العرب ان البنية تباين كذا في الفقه
البحر وسببها البنية وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا من لدن ان من البنية كذا
البحر هو الاطلاق تحت امره والعمد كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
وان كان العلم بكونها كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
بمعنى الاسم كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
يعلم من اجل الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
ما قيل في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
والفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
مثل ما قال الفاضل الهند في صحيحه انما كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
هو ما في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
او الافراد ولا يلزم كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
التمويل كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
في عدم جوازها في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
ولا يستعمل في العبارة كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
فقال بعض ان الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
فيصح اضافته الخوي الى الكلام كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
يقال عرف الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
والفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
يؤيده قول الاचार ان الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
لكل ان يكون كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
فلا حيلة من كل رجل فكل واحد من هؤلاء الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه
ان البيان انما يتم بايراد المزيد من الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه كذا في الفقه

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

1997

يكون الفعل التوكيد في موضع مبني من الحروف المتحركة في الالف والسين في التسميات
التي فيها الشبني اوله في التسميات قال الشيخ الرضي في التكملة في ان يكون في بعض الحروف
موضع الحروف اي على اقل من ثلثة حروف فيكون الموضع على ما لم يعلم كونها على اقل
في الكلام مبتدئ بها اي في هذا كونه ان يكون تبارك ما فيها على موضع الحروف في
وقد نصب على صيغة الجمل دون متعلق نصب قوله خاصة دون ما في الحروف
خبره مفعول بالهم فاعاد بقوله وقد نصب اخبره دون ما في الحروف في التسميات
مفعول به بقوله وقد نصب باعتبار متعلق قوله بدق وقوله يكون خبره مفعول به في
بقوله وقد نصب باعتبار متعلق قوله خبره خاصة معلق على قوله تسميات حيث ان
ثم تسميات من قبل قدمت على الوب بكونه في انطاشا مع النصب وان كان في
صرح به الشيخ الرضي في التسميات يكون له وجه بعد قوله تسميات من قبل في
الى التسميات في التسميات والاولى ان يقول بالتسميات قال الشيخ الرضي اما النصب فانه
ان كان في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
وكونه في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
حكايات الدال حكايات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
فصار في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
وقوله في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
وثبت بالتسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
الان في الفعل وعلى هذا فاستدل الرضي بالبرهنة ثم عطف على قوله الفعل في قوله
او الزمان في قوله او الزمان في قوله ان يكون في التسميات في التسميات في التسميات
وقوله في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
وقوله في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
وبناء على الحقيقة في موضع الحروف في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات
لام الاستفراق في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات في التسميات

الاشارة ثم الامام ثم الموصول وفضا بن السراج هو فلام الاشارة ثم الموصول ثم الامام ثم الامام
وقال ابن مالك هو فلام الموصول ثم العلم الخاص الذي لا ينفق رتبة كغيره في الجمل
في رتبة ثم فلام الموصول ثم العلم الخاص الذي لا ينفق رتبة كغيره في الجمل
فوالاشارة والاضاف يجب الافاضة بقولنا هو المشهور الذي عليه الجمهور لا يقول قوله
هذا المشهور لان نقل المصطلح كوريس مشهور ولا عليه الجمهور وهذا المصطلح لا نقل
فقدس سره بعد هذا الترتيب الذي ذكره هو ترتيب سبويه في نقل فاعلم ان نقل
المشهور من ترتيب سبويه فلا يفرق بان الاشارة في ذلك الفاعل الهندوسي
بذلك فان الابهات فيها على ما في الامام والاضاف الى الامام في منه ما في
المعروف بالامام ومنه بالفرقة وذلك لان ما ذكره في المشهور من ترتيب سبويه
وان كان من وجوبه لا يقال المراد من قولنا ان رتبة الترتيب بين المعارف
يكفي في ما ذكره فاعلم اننا نقول ليس في الترتيب بين ما يفرق من اختلاف الامام فضلا عن
ان يكفي فيه اختلافات كثيرة وقد قال لا رتبة في الترتيب الذي ذكره هو
سبويه فان فيه اختلافات كثيرة ولا يجب في الترتيب قدس سره كيف قال برهان
قال عند قوله والموصوف اخضر الامام والموصول ثم سبويه عليه السلام ان
اعرفها المصنفات ثم الامام ثم الامام الاشارة ثم المعروف بالامام والموصوفات
وهي ما في ما ذكره من الامام والموصوفات كما ان في تصور ذاتية
ووضع لفظ زيد بالاشارة يعني ان يعلم ان يكون ما في وضع العلم ان تصور الذات على
وجه يقيد تعينه وتخصه سواء كان تصور ما كونه او لا وسواء كان مرسا او
ما يقيد التخص من الامام والمعارف سمي تفسيرا سواء كان لا مضافا او مضافا
الشخص داخل في الشخص من حيث كونه متخفا فلا يذم بتبدل الشخص من
احد الشخصات لبقا بالقياس الشخص وان استغفار الشخصات بحيث
شخص في غير النسخ فلا يكمل بوضع اللفظ لفظا له فانه ان كان الموضع
غيره فهو تصور ذاته القدسية بحسب تعينه وتخصه والتصور بالقدسية هو ان

الموصوفات

3

فان كان الواضع هو الله تعالى فلا إشكال وعدم ترتيب غاية عليه في كيف تسميته
 معناه واحد شخص واحد لا يرد عليهم تصور ولا يتأخر على الوجه اعني تخصيص وان
 لم يردهم ولا يلحق العلم بشخص فانه وان فرض اشكال واحد وان قيل يبقى علمه شخص
 هذا المعنى بالشخص فانه في ما قيل وبشكل تصوير العلم اشخص باننا نريد تصور الذات ليس
 ووضع باننا نريد لفظ السلفانه لم يقع تصور تعالى فيه شخصه فلا يكون وضعه ان كان
 الواضع غيره وان كان اياها فلا يكون موقوفة عضو لغيره حتى ترتب غاية التسمية
 وهو فهم الشخص بعينه وبشكل بوضع الاكوار والاعلام لا ينام في عينه الا بآثار قبل فهم
 وبوضع العلم بالشخص مع انه تبدل شخصاته من اول عرض الى آخره بآثارها فلم يتغير
 علمه بشخصه حين وضع العلم بالشخص فانه موضوع الشخصاته المتبدلة من اول عرض الى
 آخره فلا يكون تصور بغيره الذي وضع لانتظام هذا الخصوص ولا يتفرع من هذا القول
 بما قيل ان الشخص قد تغير في كنهه وكيفية ذاته وانما سلكوا في وضعه بغيره
 الا عراض شخصته بالحقية بل الشخص بالحقية هو وجوده الخاص به قال بالشيخ
 ابو نصر في الحقيقة هو الذات التي تفيض عنها بقية الامارات التي يرتب بها الشخص فذلك
 قد ثبتت عليه الشخص عند تبدل الاعراض بل هي بالان خود وجودها ليس شخصاً ثابتة
 الينا والشخص بالانسان هو العلم بغيره ولا عراض انما هو عليها كغيره بل هو العلم
 بغيره ولا عراض شخصته الا بغيره فيلان الاعراض شخصته بالانسان
 ذكره ولا بد من اذلة كما ذكره الشافعي في كتابه في العلم بالانسان
 ليس بغير العلم ولا بغير القولين بغيره بل لا غير اذا صار على ما رآه
 ابو حنيفة في غير وجهه قال الشيخ الرضائي لم يعد من النجوين في المعارف
 فرع العفريات لان قوله بوقوعه موقع كات الخطاب ماعرف باللام
 المهدية او المجهولة او لا تتفرقة كبريا ما يكره لا تتفرقة والمهدية في قوله
 المجهولة فصار كما هي اتمان على مدة فلا يكون تقييدها الى التسمية ولا تتفرقة
 تقسيم من الى انفس شي في قسم فهو مشتق من هذا الحكم من ان لا تتفرقة

[illegible]

الوصول ولهذا اى جعل ان تفاوت الصفات بحسب تفاوت الصفات اليه
 بين اضافة اى الصفات الصفات بعد بيان اى بيان للتفاوت فنقول
 كانت تلك الامور مجتبه جواب عما قبل اسم العدد ما يعلم من التعريف
 قيل على كذا افراد بعدد اى يعلم من ذلك الاسم ان افراد العدد ثلثة او
 اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درگاهندك فنقول ثلثة يعلم انه ان افراد ثلثة
 اذا قيل واحد اثنان لا يعلم انها ثلثة الا من قبل يعلم ان العدد واحد اثنان
 فيبقى ان لا يكون من العدد وحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على كية
 الا ما علم من ان يدل عليها قوة ثلثة مثلا او بصفات كما لو احدثنا
 وتصوير الالهة على الصفات ما لا يسيل من هذا العدد وذلك وكون الاله
 المذكور في الاحوتة يدل على واحد لا يتاخر في انه ان لا يريانه من الالهة في كل
 شئ من افراد الالهة في الصورة المذكورة ليس كذلك لان اريد مقابلة الالهة
 بغيره فبقاها لا واحد على واحد لا يسيل بما اذا قيل كم درگاهندك فنقول واحد
 اثنان ليس بها واحد لا يتاخر فاصلا ان يقال العدد ما وضع الكية التي تحب
 مع لم يدخل في ذلك عددان بل في كل واحد اثنان لان لفظ الاله يقع على كل اى
 عدد من المفردات التي لا فرق في ذلك هذا مع انه الشئ الرضى قوله فحسب لى الى
 يكون موضع الكية فقط فخلات رجل ورجلان فلم يوضع الكية والماية
 فيقول فحسب خرج رجل ورجلان لكن لا حاجة اليه لما خرج به سيد القيصم عند
 المرفقين في خاشية على الرضى جوا كما ذكره الرضى من ان التبدل من العدد
 ان الكية نفس الوجود في كل واحد من سائر الكية فلهذا وكذا انما
 قال الشيخ الرضى كية التبدل العين لان الكية ما يكاب عن السؤال كم درگاهندك
 العين مكانه قال اسم العدد ما وضع بعد معنى اعتباره الجمع فانه وضع تعدد
 غير معين ومخرج منه الكات واللا لوف كم يتعلق بقوله اذا قيل و
 لانها لا موضوعة متبادرة وقوله اسم العدد خرج لانها من اسم العدد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وقال الشيخ الرضي بالالف المدودة في الامل مقصود ان قبلها الف الزائدة
المدودة ذلك لان الالف المدودة مع كلام الفعل في زيادة الف الذي ليس له
كتاب فاجتمع الفان فلو حذف احدهما صار الكلام مقصورا كما كان وخرج الامل
فقلت ثانيا الى حرف قبل كونه دون الاول البقي على ما بدأنا فقلت ثمرة
واوردنا اربع ان مناسبتة حرف المد بعضها لبعض اكثر ازوفت الى احدهما
الى قبلها الف كما في ك زور اذا تكون ما قبلها الف كما في ك زور اذا
في بحث الشرح فخرج العلم اذا كان على فقلت فكيف لم يورد في هذه الساعات
مقصودة او مدودة قلت الحمد لالف طال كونه مدودا قبله فاجعل في الحار يري
شرح الشاهد ان الالفين التانيث فعمل من ذلك ان الالف المدودة في الالف
مكاملة الهزرة فقط فلا يرد قبل ان الالف يجرى التي قبل الهزرة وعلامته التانيث
الهزرة فحق قوله الالف مدودة فكل من يجرى وان كان من وجه هذا الكلام في الالف
كان او مدودة في الزيادة الهزرة شهرة كونه في الالف زائدة فلا تنقص بالفتى وكل
فان في ما قبل تعريف علامته التانيث بالالف مقصودة ومدودة تنقص
بالحسين في فتى كونه بهيولان نظيره على عيشه اذا التفتير والاسيار الى الصلابة
فلو لم يكن في الامل تاء لما لم يكن في التفتير تكون التانيث فيه تحليل بقوله فك
من تقول في علامته الشمس على الشمس انقلبا منسوبا الى الالف ليدبر علامته
التانيث في لفظ حقيقة وتفتير او كما كانا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث
قويا يجوز ترك التاء واستغناء عن التانيث كما في لفظ من الالف
اي بالتانيث يكون التاء مقدرا فيه بربيل تسمية بعلامته مخرجة اي لا نظام
تليس بعلامته مخرجة اذ ليس فيه اي في المخر فانه الفصل كباقيها نحو
جاءت يوم زيد يرفع الالف اس لا يرب عليك ان وجب بيان التانيث الفصل
يرفع الالف اس فحق ما يلزم فيه التانيث على تقدير ترك التاء كما قال النحوي
في شرح فانه ترك التاء يعلم ان الفاعل المذكور موزع فأكبره الله في قوله

التقدير بان لم يكن في مرتبة تدل على التانيث لعدم وجوب التنازل في جوارحهم زيد اليه
اذ التنازل هو كونه خارجا عن البحث اذ البحث هو جيب تبيان التنازل في رفع التنازل
على تقدير ترك التنازل والتنازل ليس كتركه في التحليل اليه لولم يذكر في رفع
التنازل فان وقع ما قيل الظاهر ان وجوب التنازل مقود بان لا يكون في مرتبة
تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام الله ليس على الاطلاق بل على تقدير التنازل
عند ترك التنازل وهو انما يكون اذ لم تدل مرتبة على التانيث وانما ما قيل في الجواب
انما وقع في نقله بمجرد الرأى بموجبه وان كان من وجبه فان قلت قوله وانت في
ظاهر الحقيقة بانها لا تقبل في مطلقه اذ على علمه ذكر الحقيقة مع انه لا يجوز فيه الحاق
الاشارة قال الله في قوله لا يجوز مثل ذلك في مقام الذكر الحقيقة اذ في قوله
التانيث كطوره لا يقال قامت طوره لا عند بعض الغنيين قلت يستبعد ان يرد
بظاهر الحقيقة ان يكون على الذكر الحقيقة قربة قوله بالياد وعلما ان الموثق في مطلقه
على الذكر والموثق في اعتبار مطلقه في تانيث الفعل المستعمل في الذكر ما يرد
الذكر في مودع حادثة ذكره فيقول مودع حادثة ذكره لا يرد ذكره في مودع حادثة
ثبت من مودع حادثة مودع حادثة في مودع حادثة وهو مودع حادثة
وكن لم يكن تانيث المودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
العلم التانيث في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
التدبير في قوله حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
في تانيث حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
ولا يوجب حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
ولا يوجب حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
اشي اذ في ان حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
الوضعية في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة
وما ذكر في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة في مودع حادثة

[illegible]

۱۰۰

التوحيد في كل من صفات الذات المستغنى بها كونه شاملا لا يتم فاجاب هذا العلم
 حاج من الموضوع كما لا يخفى على من سمع في هذا الشأن في قوله سبحانه فمن بعض خدق
 بين العلم والشيء بين اشخاص كثيرة وبين سائر السمات بين العلم والشيء والاول
 بقوله تعالى ما يأتيني الا وحده وحجس لا يتق من قوله سبحانه ما ذكره (الفصل الهندي)
 وتبعه انه لا يحد في هذه الازالة فانه وان كان مقابلا بقوله في الحج سئل على الوجه
 اكثر منه وان انظر فيه وان لم يفهم من قوله الا ما يقابل الاكثر لان الازالة الكثرة
 لا ياتي في المقابلة كيف والرد في قوله اكثر منه اخر ما قرئ في الفروق والوحدة والجنس
 وهو في نفسه مثل هذا التاويل اى تاويل الاسم بالمعنى يحصل فهو متساو لها
 فيحتاج ان يلاحظ الصريح لا سيما كما اوضح في الاصول والتوفيق اسمه يظهر
 الخفى فانه اذا اريد بالتعريف الخفى والظهر والنجح الى ان يبين ان الخفى والظهر
 بالقرينة موضع كل واحد منها حقيقة فانه موضع انه تعين بقوله بالاصح في نفسه كما
 التشرع والسم اعتبارا من جملتها عدم جواز تسمية التسمية بحج واستمر كما انطلق منها
 فلهذا من جنس فلا يقال عند تعريفه بالظهر والظهر بل يراود ظهر ان ياتي
 بالظهر الخفى بل هو ايضا فان كان لفظه واحدا يحصل الاتفاق في اللفظ لا في المعنى فان
 في قوله تعالى ما ياتي في الفروق والظهر الى ما يبين في الاصول والتوفيق وانما يجب ان يكون
 مدار جواز الاصول والتوفيق على التاويل فيجب ليس الامر كذلك فان يورد جملته
 على الاتفاق في المعنى كما انشأه الاشراج قدس سره بقوله فانه جازا في كلامه التاويل
 فكيف يكتفى بغير التاويل في الفروق لان التعريف في الاصول والتوفيق هو متساو السؤال كما
 الامر من قوله بالاصح الى ان لا يقال في قوله فانه موضع كل واحد منها حقيقة فانه
 في هذا المقام لان الاتفاق ما ذكر في الاصول في حصول الاتفاق في المعنى وذلك يحصل
 في كل منهما بل لا يبين ذلك كون اللفظ مع بالجنس والظهر بالشيء وبالكيفية فلهذا
 لا يخفى من هذا لانه ان يرد على الامر في كل حال فانه وان يرد التاويل قد فقه ان السؤال
 كما لا يخفى على سبب ما سبق فانه كما لا يخفى في مجموع هذا الاعتبار هو التاويل بالشيء

يحل محلهم شيئا في جوار ثبته في الاسم المشترك لموجود في الغيب في الاتفاق
في المعنى وهو الذي في جوار ثبته المشترك بموجود مشترك في جوار ثبته في المعنى
الشركي بموجود مشترك في الغيب في الاتفاق في المعنى وهذا الاعتبار في الاتفاق
الاعتبار في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى
الشركي بموجود مشترك في الغيب في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى
قلت أقدم في هذا الاعتبار على ما في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
ليس لك قلت قد يكون في التخصيص في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
الاعتبار في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى
هذا البعض في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى في الاتفاق في المعنى
بلازمة لازمة لا تفك مع كل خلاف غير لازمة فانه ليس بمفهوم خلاف في رتبة غير
في الوقت بان كان محمول الاصل وقد كان في محله في محله في محله في محله في محله في محله
ولم يكن ولم يمت فيه الامانة فثبت في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
وفي الثانية في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني
المتضمن في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
وتسليمها كقول الشرح على ما في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني
واجب في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
وكان في هذه نقطة في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
وجود في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
اصلا غير متعلقة عن شيئا في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
اصل وقد قيل في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
زائدة في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
في جوار ثبته في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص
الاعتبار في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص في التخصيص

[illegible]

[illegible]

فقرته بتقدير اما واما فتوك ندر فوجوه انكافيه زايده ندر اما ذكره الرضى واما واما
فقد ان التبع بدون الاستقلال كان موجبا على قانون التوجيه لان التبع مذكور في
بدون مستثرا بالكلية او لعدم الاختصاص ليس بقوي واما في الفصل الهمداني
ان يكون شرط قبل او ما يذكر غيره وقوله ان كان استكانة حكم بان يكون قبل
في قوله تعالى انما نسيه والرائي متاخر كذا في الفات اي حكم الرضا في وازن في قوله
وهو ما يتبع وقوله ما قبله بيان الحكم المذكور في قوله ان هذا انما ليس لانها في قوله
الرائي فصل اما اذا لم يكن فصل فانظر انه غير حسن كما يكون في قوله والشمس قد
اشهد الى ان شرط قبله وقوله في قوله ما قبله يكون في قوله والشمس قد
الشمس في قوله ما قبله قوله الفصل بالحق انه من غير اعتبار الحاشية وقال الحاشية في قوله
على وانتهى خبره به وورد اعتبار الحاشية من قوله واما قوله في قوله ما قبله
الشمس ما يكون علما عارضا وان الاستدلال في قوله الراجح ان قوله ما قبله
الشرط المتوسط ليس متعاقبا للشرط بل جائزا لانه من غير ادخال الفاعل في قوله
لم ينفذ شيء مذكور في الرضى مذكور في قوله من حيث هو في قوله ما قبله
يعمل من قوله ما قبله في قوله الراجح في قوله ما قبله في قوله ما قبله
ليس قايما بالعلم لانه فاعل الجواب ان الراجح لان قوله ما قبله
فانظر في قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله
لا شراف على الاسطر وقوله في صدر الكتاب في قوله ما قبله في قوله ما قبله
رغم في الشرح كان مستغنيا عن قوله في قوله ما قبله في قوله ما قبله
ان قوله الراجح المذكور لم كاصحاب الذي يطلق على قوله وان لم يكن قوله في قوله ما قبله
بالاسودا ويدرغ من قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله
قال او لظن ان قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله
المذكور ان لم يخرج بالاول لا يذكر المعنى لا يذكر اللفظ لم يخرج بالاشارة في قوله ما قبله
يقول شرطه من قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله في قوله ما قبله

[illegible]

بهر دو نفر از آنها و بیخ کوخلو و حدة بهر کلامه و بیخ این کلامه و بیخ بهر کلامه
 قدس سره و کلامه بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 عن التاویج کوخلو و بیخ کوخلو و بیخ کوخلو و بیخ کوخلو و بیخ کوخلو و بیخ کوخلو
 و این کلامه بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 کما قاله المصنف و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 مفسر الفاعل است و این کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 و از این باب بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 علی الفاعل و این کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 الشیخ و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 بجهت کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 التذکیر و التانیث و این کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 استخرج المجرور منها بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 فتنی بصورة علامته التانیث و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 و این کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 مذکور غیر مستوی و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 مان یکون الذکر بدون التاویج و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 ان یکون فاعله التاویج و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 فیه الذکر و التانیث و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 قد جمع قلت قال الشیخ و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه
 بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه و بیخ بهر کلامه

اقول انه بين قولهم يستو في افعال التفضيل كالم فلهذا ان تترك الكلام على
مجموع هذا الجمع ويجمع التامس هذا الجمع والشواثل ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
لانه اى الفرق بين الذكر والذكر فيه اى في افعال فلهذا ان تترك هذا
القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والعقد الشبه والنسبة قال الشيخ ايرى
الغالب في الصفات ان يفرق بين ذكرها وموشها بان تتركها في الغالب في
يترك بين ذكرها وموشها بوضع صفة لكل منها كقولهم تان وعل وتان هذا
سهر الغالب في الموضعين وقد عاكس الحكم في كليهما كما هو مراد من افعال و
الغالب في ذكرها وموشها في الصفات وكما مراد من افعال وعل في ذكرها وموشها
لا يلحقها بان تتركها من قبل الاسماء فلهذا لم يجمع هذا الجمع افعال وموشها من صفات
فلهذا ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق لانه
علا ما تترك الجارية على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
اى الكائن صفة بل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة فلا يكون ذلك
فما قبل اى انما يرد به جويس بوجوده وان كان من وجوه اى السياق في افعال
صوت على فلهذا والشواثل قدس سره ان يقولوا والشواثل ان لا يكون ذلك
الذكر تتركها الى ان قول المصنف ولا مستويا عطف على قوله افعال فلهذا ان تتركها
راجع الى الاسم الكائن صفة وتكون مستويا بخلافه لا يكون بتقدير الموصوفى بل تتركها
في الوصف مع الكون والقصور وضع ما ورد في الشيخ ايرى ان قوله ولا مستويا فيه
عبارة السخف من الاول لان مستويا عطف على افعال فلهذا ان يكون المعنى في
ان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع الكون ولا معنى لهذا
وكيف يتولى الشيخ في نفسه مع هذه ولو قال ولا مستويا فيه الذكر مع الكون لكانت
معاصل الرد ان السخف انما يلزم ان يكون خيالا لا يكون الى الوصف وليس
كذلك بل فيه راجع الى الاسم الكائن صفة بخلافه مستويا بتقدير الموصوفى فلهذا
في الوصف مع الكون الذكر لا الوصف ولا مستويا فيه وات غير فلهذا ان تتركها

التي تتركها واحد الغرض بسبب الزيادة من تلك التي يتركها سائرنا فالحق
في غير ذلك كمال ان الثمانية منها اذا ضمت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع
الثاني غير المجموع الاول من هذا هو التفرقة في الغرض في جميع الاسماء سواء كانا واحدا
قال في هذا المجموع تفرقا كك كما في تعريف المجموع وهذا يطلق على ثلثة عشرة
وهي انظر الى تعريف المجموع الثلثة في الكثرة المتقابل لاسماء يطلق عليها ما ذكره ولا يمكن
بالتفصيل ان المتعاقبة يقتضي ذلك ويشير اليها بقوله ان في قدس
جميع الكثرة يطلق على ما فوق عشرة الى ما لا نهاية له فاعلم ان جميع الكثرة عشرة واكثر
لا نهاية له واصل جميع الثلثة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير ما في الرض حيث يدل
المراد بالتفصيل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثرة ما فوق العشرة
مكن قال العلماء ان هذا في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل
المجموع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اى في مقام بيان عموم الجمع الجلي
بالاسم بل ان يطلق على الثلثة فصاعدا الى ما لا نهاية له مستدلا بان اقل
المجموع ثلثة بين جميع الثلثة وجميع الكثرة قول بطاهر على ان التفرقة بينهما انما هي في
جانب الزيادة بمعنى ان جميع الثلثة مختص بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص
لانها مختص بما فوق العشرة وهذا هو الفرق الاستدلالي وان جميع الكثرة
كثير من الصفات هذا كلامه مكن قال قبيل هذا في شرح قولنا في مثال
وانت ارماني مناد مناد العلم المتداول للمجموع قبل الرضا والقوم بعد الملاءمة
اي بعد ذلك من الثلثة الى ما لا نهاية ولا يخفى ان الكلام في الجمع العرفي واما
للمتخصصين في ذكره فانه اساس المجموع ولا يخفى ان الرضا اسم للماء
وعشرة من الرجال على ما مر به في كتب التوضيح على ما حمل ان العمل ان
العرفي بالاسم من المجموع اسما للمجموع لا فارقا قلت وكثرت واذ كان كذلك
الاسم فادون العشرة كالماء او العشرة فادونها جميع الكثرة يمكن للسلكين والامكان
والخاصة وبغير ذلك انتهى وهذا الكلام يفي في الجملة عن جميع الصفات وبين

[illegible]

این المصباح المصداق اسم المحدث الماری الفعول احوال من مثل الواسیة
 الفاعل هو المحدث الماری علی بحثه و ان كان المحدث من مفعول مطلقا لا یقع
 فی الاستعمال کونه مفعولین مطلقین بخلاف الاولین اذ لم یقع فی الاستعمال
 کونهما کما هو الحال بل ان لا یقال لکمال التوقی لا اما مکان التوقی فان
 ما قبل ان لا یقال و قوله انهما مفعولان لکمال التوقی فی الاولین انهما
 فیه فی المفعول المطلق و ان لا یقال و وجوب و قیامها فی قوله قال و المقتضی
 و قد بین الشافعی ما لا یخفى من الکلام فی تصر المصداق علی السماع و ان
 بین الشافعی و فی حیده متعلقا بسماع المحدث فی الکلام لانه لیس بمراد
 فاعل المصداق و لا یخفى ان المحدث لا یخفى فی الیوم و فی قوله ان
 انما یخفى انما یخفی علی ان قوله سماع اما یخفى انما یخفی انما یخفی
 فیکون فی حکم الشوق الکامل المصداق و هو سماع مسموع و المصداق الاول
 بالصفة جاز فیه انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع و انما یخفی
 قالوا یخفی فی سماعه و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 فی سماعه و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 سماعه و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 حذف یا و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 ان القول المکتفیه محتمل لا یمکن ان یقال علی احد الخاتمة و انما یخفی علی قوله
 محتمل ان یقال انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 المصداق الاول یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 ان المصداق و ان کان محتملا انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 ای انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع
 و انما یخفی علی قوله فیه و انما یخفی علی قوله سماع

اي و سلك فان هذا الفعل لازم عن قولنا سمان وذلك لعل جعلنا
الاشياء في الوجود بغيره هو الاشتقاق فالاشتقاق بانه اي يكون اصب
مشقة و لا يشك في ان هذا الفعل لازم لان بانه لا فعل وان كان سمان
فلا يكون له كونه ليس من غير ان يكون بل هو ان يكون النسبة بالفعل
و لا يكون بالفعل لان هذا سقط ما قال الشيخ الرضي و تقديره المصير بان
لا يكون بل هو ان كان بمعنى الحال لان اذا دخلت على الفعل فقلت
ان لا يكون فقلت على الماضي فانه يبقى معها على الماضي و ما قال الفاعل
ان لا يكون في الماضي و ان كان على ما كان الفعل هو الدليل و قد علم
ان لا يكون بكونه بغير الفعل لان في الماضي فانه لا يتقدم عليه و فيه
ان لا يكون بالفعل لان ضرورة فيه ان لا يكون لان يكون على ما كان من حيث
و لا يكون ضروري ان يكون تأويله بالفعل لان في الماضي بكونه على ما كان
بكونه ليس كذا كما عرفت انما قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا قالوا في
من تقدم على غيره و ان كان مرفوعا و ثبت في الكلام ان رزق من سلكه اذ
لا يكاد يقال له انما قال في تقدمكم بكونه في قوله و قال في قوله و
في كلامه في تقدير الفعل في سنده فقلت و ليس كل واحد منكم حكم حكم
قال اوله في كلامه من تأويله بالحرف المصير في قوله المتيقن ان لا يكون
الحكمه بل لا يتقدم عليه الفعل و لا يكون نصيبا في قوله و انظر و اخوه
بغيره ما عرفت في قوله الفعل فقلت اجعل السكون قال الرضي و
تقديره ان يقول ان يتولى غير الشيء و لا يجوز و لا ينبغي ولا يحل كالم الفعل
و انظر و اجاب الفاعل بهذا بان الاضمار في النظر و اسم
الفعل تسلم باعتبار قيامها مقام ما اضره لا حقيقة و المصدر غير
قيام مقام غير حاشي و قد يقال قد تضمن القوم على اشتغال بعضهم
و الفعل الى النظر انما قام مقامه فهو حاصل لا غير حتى يكون هو كالم

حالة تسمى كذا قال بعض الشرحين للواشي الهندية ^{ملاحظة} ملاحظة الى انهما قد
 لا تستلزم كذا قبله ^{ملاحظة} ملاحظة الى انهما قد لا تستلزم كذا قبله
 فليكن ذلك من جهة تقديره بان الفعل آه في ان تقديره مع بان مع الفعل
 ان كان لا قبله انه هو المصدر فليكن كذا كيف وقد قال الله في ذلك على ما
 لا شقاق فيها والافلاخرية في تقديره وقال الفاضل الهندى حيث لا بد من
 مع ان فيلزم ان يتبع كذا بضم مصدر كذا مع كذا من الالف عارضاً في
 بعض الشرحين وفيه بحث لان المصدر انما يتبع الفعل كذا مطراً
 مع انه لا يصح تاء بانه بان مع الفعل فتعذر اضافة الفعل وايضاً التاويل بان
 الفعل لا يتبع كذا بل كذا بضم مصدر كذا في التاويل مع الفعل بالالتفات
 والتاويل بالفعل مع ان تقديره كذا لان كذا كان يتبع التاويل فان استلزم
 فالتاويل فيجب ان لا يتبع كذا ولا يتقبل وقد مر في التاويل بان كذا
 لا يتحقق فلا يفرق بين التاويل مع ان وايضاً مكان كذا على التاويل
 بالفعل مع ان يفسر كذا اذا كان مفعولاً لعلته الفعل لا يتلوه كذا
 مع الفعل بان ان كذا لا يتقبل كذا مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 يكون كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 ان كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 قلت المصدر العامل في مفعولاً مطلقاً في الحقيقة بل الفعل المطلق مفعول
 تقديره كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 الى المصدر على الطريقة التي في كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 وفقاً لاجل كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل مع كذا في التاويل
 بان الفعل المطلق لا يكون بل لا بد من الفعل حقيقة او كذا في التاويل مع كذا في التاويل

قبله وان قال انه يدل المفعول على ان لا يكون الفعل فاعله بل هو المفعول
يجمع بين الفعلين فقال لا يجمع بين الفعلين بل هو المفعول
الوجهان انما هما في قوله وجها فاعله فعل ينفذون كقولهم لا يكون مبتدأ
فانما هي خبر فاشياء قال صاحب المعنى انما دارا لا بد من كونها
فانما لا يكون مبتدأ والمباني خبرا فاشياء
هذا فاعله حذف ولما المفعول فاعله غير الفاعل العلم لان الفعل لا يدل على
اخرى في ذلك الموضع اخر فاعله كقراءة شعبة يسجد فيها
بفتح السين وكقراءة بعضهم ذلك زين كقوله في الشكرين قل لا ادم شريككم
بها وحين المفعول في قوله واثقلوا واثقلوا يسجد فيها
فحين زوا حينا للمفعول فان التقدير يسجد رجالا ووجوب زينة لشركا ودم
ويكونه خارج ولا يقدر التروجات مبتدأ ان حذف فاعله لان منه
الاسماء قد ثبتت فاعلهما في رواية من بني الفعل فيمنه لفاعل الثاني
كقوله تعالى ولين من الذين خلقنا ليعلموا الله فلا يقبلون الله
خلقنا الله في ذلك في شبهة الموضع وهو ليس منهم من خلق الموت
فلا ارض يقولون خلقنا الزمر والجماد في موانع آتية على طرفة عين فاعله
انما هو انما قال بناتي العلم انما قال من في النظام وهي ريم قل لها الذي
انما هو انما قاله على الفاعل لا صارت قال الشيخ الرضي فاعله حذف الفعل
فانما لا يكون مفعول به واما صاحب السند كونه كالفعل لا انما عليه بان
الفعل وانما كونه كالفعل استماع الفعل هو ذلك فاعله بان
انما الفاعل فقال السند في بان العامل هو ذلك التقدير فاعله بانها كقوله
المنسوب على السند لانه اما عامل لا يتغير لان وهو اللزوم من تقديم العمل
ولا انما عامل انتهى وكما في الكتب المنوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من
الفعل يكون مفعول التقدير ممكن قول الرضي فاعله بانها كقوله تقديم

تختص بالتركيب وان جاز العكس فحقا فاعلموا انما هي باب مفصلة ان لم يكن
 ما ذكره في الجاهل كنهه وبديهي باوري كنهه التركيب لا يتعدى ولا يتجاوز فاعلموا بالتركيب
 ليعلم ان وان كان خصوصية الفعل تقتضي ان يكون فاعلا ليعلم ان لا يتم فاعله
 ما ذكره الشيخ الرضي لا يشمل جميع الفاعلين كونه فاعلا بل هو فاعل ما يتصرف به
 او يتصرف منه وجميع مخرجات هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يتوحد
 باحد مما عينا وان الاخر فاعل هذه الفاعل لا يتصور قيام هذه النسب بدون
 ولا يتصور قيام هذه النسب مع قطع النظر عن الآخر فاعل الفاعل الخ في هذه
 قوله لا يتم باحد المتبينين من ان الآخر فاعل في هذه الاحداث لا بد ان يتم
 ولا معنى للقيام بشيء لا يحل التمسك على ما ينبغي ذكر قوله بان معنى الفاعل
 التمسك بالآخرين بل التمسك بغير متعلق بشخص يصدر بغير متعلق
 بغير الاول ليس على ما ينبغي وبغير ذلك من الآلة والموضع والزمان
 ان يكون من تمام يتنام المعنى الموضع على عطف على قوله ان يكون فيكون هذا اللفظ
 متبادرا لكن كونه هذا المعنى متبادرا كمنع كيف وقع اللفظة من ان يكون اسم الفاعل
 المتبادر الى ان هذا يكون من تمام الفعل لا من زمان يكون مع زيادة ذلك
 يدل عليه قوله وبما وقع منه اللفظة ويلزم خروجه والبريل الذي لا يورده الشك في
 هذا الخروج من قوله وهو مع اسم الفاعل فيما هو فيه اسم الفاعل فيما هو فيه
 احكام صنع المباشرة قبل احكام الفاعل ليس بدليل على الاول فاعلموا ان
 بمطلق الحقيقة بل بصفة لا يمكن بصفة اما ان لا تكون تحمل للغير والقول
 لا يمكن تحت خلاصه احواله سيما لا ذلك لان الاحتمال الذي لا يطلب عليه الدليل فاعلموا
 انظر لا يدل دليل وهو هو اليه ضرورة ولا يتم لا يقتضي تشييد احكام صنع المباشرة
 باحكام اسم الفاعل كونه فيها خارجا عن اسم الفاعل يتم ان يكون الشيء خارجا
 خارجا عن اسم الفاعل لانه تشييد احكامها باسم باحكام اسم الفاعل واللفظ عليه
 فاللفظ مفسر ولا يتم بل يخرج اسم الفاعل الذي هو من باب الفاعلة نحو

فوضعت في فريضة الفريضة فانما ضارب لان ضربه وارتد في يوم من ايام من زمانه الا ان
باب الفاعلية موضوع للغة وضعا لغويا فمضى فريضة في الضرب وفي ضارب على
الضرب فيكون ضارب مقام به الفعل لا الزيادة فيكون لا ينقض توليف اسم الفعل
قال الشيخ الذي سمعت قال استقصى نحو قال اي رايد في الفعل على فريضة ثم ام
الفاعل المبني من باب الفاعلية لا على ان يقال هو المبني على الفعل على فريضة
غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه وفي قوله وارتد في يوم من ايام
البيان في توجيهها اخر ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله من قام به هو ما مضى
المباينة بعيد جدا لان التبادر في قوله ما مضى منه المبانة قد في الفعل وفي
المباينة في توليف اسم الفاعل كيف ولقد منه والى على انهما من لغويهما ويذكر في
قدس سره في مفاتيح از غلظت لفظا لتبادر لا يدل عليه دليل وهو قوله في قوله
والفعل جعل الله قدس سره قوله ما مضى منه المبانة سجلا للفرق بين احدهما في قوله
اسم الفاعل في بيانها وضربا في ولا في هذا الاحوال اذا كان قوله من قام به هو ما مضى
ما قلناه الشيخ في الترجمة الشريفة يدل على ان قوله من قام به هو ما مضى من قام به هو ما مضى
التفصيل في توجيه بعض الظواهر في قوله اي صفة اسم الفاعل او لا يكون في قوله
واقعا للبيان كقوله في قوله اصل المفسر عليه فالأمران بيان في قوله
الشيء صريح في تحت الاختصاص بان الاختصاص الى البيان كما يمكن اذا كان في قوله
اخص من وجه واصل الاختصاص وهو قوله لان يقال الاختصاص بمعنى اللام الا انه بيان
بيانته باعتبار الكل اعم من ان يكون له حال حقيقة كانه اي الحكم بكم
الفاعل في هذا الظاهر لاسم الفاعل والفعل وان كانا لا يعللان لان يكون
فيهما معنى لا حال والاستقبال لان ذلك هو ما في الفاعل دون الفاعل في قوله
هذا الاسم هو وادعك لكن الفعل بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا في هذا معنى
الظاهر التبع من السبق بلغة اسم الفاعل نحو لان الذين لم يوقعوا في حكمهم
مجموع له الناس وهو يدل على اسم الفاعل والفعل حقيقة في الحال و

في تلك اذ كان يجرى المستقبل بفتحها لدلالة على الوقوع من زمان قهره في زمان
 على الحال فيل دالة ظاهرة على انها متحققة في الحال قال العلامة انتصار الى
 فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون في الاستقبال كما يكمل معنى الماضي
 وج سكونه واقع فيقع ومعنى مجموع كج من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاتقبال
 بحسب الخوض ودلالتها عليه بحسب العارض بالجزء اذا كان معناه الاستقبال كما دلالة
 على مقتضى الظاهر فقلت لا خلعت في كسبه الفاعل والمفعول فيما يقع كالاستقبال مجاز
 وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي هنا اكثر من قتريل غير التواريخ متروكة
 والتعريف بما هو موضوع على سطح يكون عند وقوع الظاهر كذا مع ما هو مخرج في ان اسم
 والمفعول موضعين زمان الحال فيلزم بطلان قول من في الفعل والاسم هو واحد
 واجب ثابته ان لا يستلزم الاستقبال جارية مجرى الوضع بحسب اعتبار وقوعه في التسمية
 وعن غيره بالجملة ولا يخفى ان التسمية الى الاثنين من اقوى قواين الحقيقة فالجواب
 بسببه ولو كان زمان الحال متغيرا على التعميد للموضوع في الجزئية ولا يخفى انه
 قلعت بحث في الشكل ببارك الله ابل الاصول زمان اسم الفاعل ونحو من اصفا
 المشتقة حقيقة حال قيام معنى الشئ في الموصوف كاضارب لمن هو في الضرب
 مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كاضارب لمن لم يضرب ولا غير عليه سحر
 فمجازا انما قايده العلامة انتصار الى في التلويح قبل وفي التلويح كل من اسم
 الفاعل والمفعول موضعين زمان الحال فيلزم بطلان قول من في الاسم والفعل
 فاما ان يعارضه بان زمان الحال فيلزم بطلان قول من في الاسم والفعل
 كونه تكملة اعلم ان كون الفعل شروطا لغيره في الحال والاستقبال لكل من اسم
 اللازم والمقتضى من غير اشتراط وجوب كون المسمى الفاعل والظرف والحال
 والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز الاسم الفاعل والمصدر للتعديين
 الى المفعول به لان قوله بالاسم هو انما صار بزيادة ولا يعني ضربا لزيد وذلك
 ليعضها بغيره فيها للفعل كما يجوز ان يعض الى الفعل بالاسم هذا القسم

انما تقدم المنسوب عليه كقولنا تعالى مروي يا نوريون وحوك نزيهت ^{البيان}
 معنى فغير ان كذا صيغ الماضي في ضمن الاسم انك قد في ضمنه الحال ولا يقال في ^{البيان}
 تارة جانب الماضي في تحويل لا فاعلة معنوية وان لا يحل جانب الحال ولا يقال ^{البيان}
 قال قول بالوجوب على الاول لا في ليس لسبب بل في ان يحل نظر الى الحال ولا يقال
 وان يحل نظر الى الماضي واما تقدير اللفظة فيجوز ان يحل معنوية نظر الى الماضي
 وان يحل لفظية نظر الى الماضي وقد مر الجواب عنه في قوله مروي يا نوريون ^{البيان}
 تحققاتا وحكاية فاعل منسوب ومنسوب قال الشيخ المعنى فيه الله عامر
 اتفاقا من المعنيين ومنه انما يحول اسم الفاعل اليها عند قصد الباء فيقول
 سبيد ان محول فاعل الى فاعل او فعل بل انتم وضع ذلك على سبيل ما اذا
 لم يكن فاعل مفعول محمول اليه اسم الفاعل كطريف وكرم وطين وطين فلو كان
 في انهما لا يبينان ان كلاهما في ابيته المباشرة بل في الصفة المشبهة والفاعل
 الفاعل كالحل ليس بالحيث ليس بالصفة فلا يحل اتفاقا عند المعنيين لا
 يحل شيء من ابيته المباشرة لفظا الصفة التي هي اسم الفاعل الفاعل
 فاجاب بعد ما منسوب فهو عند اسم الفاعل مقدروا قال البصريون انما يحل
 المشبه المفعول بحال المباشرة في المعنى وذلك لان المقصود انهم اخرج اسم الفاعل
 المشبه بمفعول فلا يفرق عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل من
 ثم لم يشترط فيها معنى الحال ولا يقال كما يشترط في الصفة المشبهة وقال
 ابن بشار ولا يحل معنى الماضي كاسم الفاعل مثله اي مثل اسم الفاعل
 في الاول والشرط ما لا يشترط به على ذلك لكن الشرط معنى لا حال ولا يقال في
 حيز في اسم الفاعل وفي جميع المباشرة والشرط الا عند ابن بشار في
 ما فيه من معنى المباشرة جواب ما قيل كيف يحل جميع المباشرة وقد فات
 الصيغة التي هي اسم الفاعل الفاعل ناسيا ما فات من المشابهة
 اللفظية المباشرة على الحديث في لورث المشابهة المعنوية بالفاعل فان لم يكن

[illegible]

فكانت لا يتغير فيها التبعين ولا التبعي **بضم** اسم الفاعل قيل يروى عليه السلام
شطر الاسم ان جنته الصفة الشبه من غير التثنية المجرى وزن اسم الفاعل مح
ابن مالك في التسهيل بحيث لا تجاوزة قال الشيخ الرضوي في مقدّمه الطوفان
وقد جاءت من اللسان والصوب الظاهرة قياسية كما هو واضح في بعض النسخ واورد
على وزن افعال التثنية والشيء قال فيها ويكي من الجمع يعني الجمع هو الشيخ والطش في
على اختلاف نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان **ز** زيادة اختصاصها بمعلق
وضم وجعلتم وجوز زيادة اختصاصها بمعلق بقوله وضم وجعلتم باسم الفاعل
تجوز كمعها مشبهة باسم الفاعل من حيث هي تسمى وتجمع وتذكر وتوث كمن هذا
لا موجب زيادة اختصاصها باسم الفاعل لان اسم المفعول ارجح كمن هذا
يقال امرؤ غير شبيه به ككلمات اسم المفعول يكون عليها وجه آخر زيادة
الاختصاص والمضى ان الحاجة اعم من هذا الشبه فكلها لا تشبه باسم المفعول
قال الشيخ الرضوي انما قلت الصفة الشبه لان لم يوزن ضم الفاعل لانها
شابهت اسم الفاعل لان الصفة مقام به اكدت التثنية من حيث هي
وتمضافا الى مصدره فحش محض وهو كما ان اسم الفاعل محل الحدث
الشيء هو من فاعل محض في وزنه لا فرق بينهما لان من حيث الحدث في افعالها
ومعها التثنية في الماضي وقبل قلت شابهت باسم الفاعل لكونها صفة تسمى
وتجمع وتوث ومن ثم اعمل بافعال التفصيل لان اصل استعماله ان يكتفى
به من وما دام هو من لا شيء ولا يجمع ولا توث ولا وجه ان يقال به
الشبه في قوله يكون مشبهة به وهذا الوجه المذكور في الرضوي كمن مقابلة قوله
لكون عليها شابهتها اياه اي اسم الفاعل بقوله مشبهة به لكونها اسم الفاعل
التثنية لا الاول فيما ذكر من انما تسمى وتجمع وتذكر وتوث فلا يخلو
اي لا يشترط الزمان فيها لان المعبر فيها التثنية في الماضي لا في الحاضر
اخبر فيها التثنية بالزمان لان لم يستعمل في الماضي بل في الحاضر وذلك لان

والله الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدث عطف على حسن الوصل
الثالثة كيف وفي صورة النصب لا بد من اثبات الالف وليس في حسن والفت
وليس كذلك اذا المولدان التركيب باعتبار الحروف اعراب المول الثالثة كتب
او لم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو في النسبة لا في الحمل ^{باللفظ} فتعذر
صحيح الرضي ثم ان الرضي لم يعلل اتصال الحسن وجه لعدم افادة الضافة التخييف
فما يقال كيف حكم انه تمنع بالاتفاق من ان لا تقر آية يكون ويقول بحقيقة بالبيان
تقدم الضافة على الاسم بل عليه بانه على خلاف ما عليه الضافة المعنوية وهو
المضاف وتكبر المضاف اليه حيث قال ولما اتسعت حصول التخييف فما يكون
التخيير من وجه من الضافة وان كانت لفظية لم يطالب فيها التعريف لنها
فروع الضافة المضافة فاذا لم يكن مثلها فلا بد ان لا يكون على وجه ما عليه هو
تعريف المضاف وتكبر المضاف اليه وكذا الترخيم لم يعلل اتصاله بما ذكره بل
بما عطف به الشيخ الرضي في افعال قوله واختلف في حسن وجه فرضه على ان الحسن الوجه
والحسن وجه متعذر بالاتفاق وهو لا يقيم اذا متنازع الحسن وجه على عدم
افادة الضافة التخييف والقرار يخالف في ذلك ان يمكن العقدة اي
المفردة بقرينة المثاليين المتضمنين بقرنتين المثلي والمجموع فيها قال الشيخ
الرضي او ما في المثلي والمجموع نحو الحسن وجهها والحسن وجههم فالتمتع حاصل
في العقدة فيجوز سبويه ولحق على قول كافي حسن فانرفع ما قبل هذا الصق
على قولنا الزيدان الحسن وجهها مع انه لا يتحقق فيه وجه الاستدلال وهو علم
التخفيف فنتى ان يكون من قبيل حسن وجه ولا خفة فيه لولا عدمها اذا
التقوين لم يكن في العقدة سبب الاسم والغير في وجهه باق لم يكون
على وجه وليس استقامة لا على الجماع والغيرين فان ذلك يربط بهما
والقدر المتنازع فيه وهو ليس بفتح كافي رجلين ضارب لواءه لان الضم
في تقديره الى جهة لان قدر الحاجة ان يحصل رابط العقدة بالمعصوف

[illegible]

[illegible]

عنه

هذه صنف متأخر لتسوية وتنقيص بالتسوية في جوازها من جهة تسوية
على انه لا يلزم من البناء على انهم ليس على ما ينبغي اي احدى بازاءة قوله
المقصود به الشرح انما هو جيل الى جيل بتدريج على ما يقتضيه المعنى الذي هو
ووجه السمع ان يجعل ان يقصد صدر المعنى المفعول وحمل اضافته الى الزيادة
بما يتصور ان يكون محمل الاضافة ايسر منه وما كان وجوبه من جهة التسوية
ثم ان احدا خذت المضاف من احدهما اي قصدا حديها واما الثاني خذت المضاف
من ان يقصد اي احدا حاصل بان يقصد بكثرة على ما اضيف ثبوت الى
ذكر كثر من تعقيب لا تحصيل باعتبار حقيقة ان يتحقق بالاضيف اليه ان يتفصيل
في ضمن اجزاء وهو ما عدا الفصل في ما اضيف اليه باعتبار انهم لا يثبتوا الزيادة
والا لكان لان لم يتغير فيه حقيقة في ضمن اجزاء بل لم يتغير في ضمن جمل الا فراد
فما لم يرد عليهم ولا يلزم كونه اضافة متوضعا كما ان تفصيله ان كان اضافة
اليه موزنة وتخصيصه ان كان كونه عدم ذكر الفصل عليه بعد ما اى لو لم
فان تفصيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفصيل الموزن باللام
فاذا لم يكن التفصيل عليه فذكر الموقوف لتفصيل اسم التفصيل في التفصيل التي
كانت مائة من مائة الصفة الموصوفة فيه وان عدم ذكر التفصيل
في القسم الاول مسلم في الثاني من حيث كونه واللام فيه لعدم وجوده في
الذكر عند التفصيل عليه في الثاني من حيث كونه في القسم الاول وهو موجود في
الاشارة واللام راجعة الى الفعل المذكور مع تفصيل عليه ولا يلزم قال المخرج
فيما قبله واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله لا يلزم لان يقال المداو
بعد ذكر التفصيل عليه فذكر الخطا لا يلزم لان يكون مذكورا في الخطا على تقدير كون
الخطا وقد لا يكون مذكورا في الخطا بل في الثاني الاضافة التي في القسم الثاني
التفصيل على ما اضيف اليه اسم التفصيل وان يقال انه اذا لم يرد باللام الى
الفعل المذكور فهو من القسمين المذكورين في الموضع الثاني فثبت ان الشار

[illegible]

[illegible]

رابع مونا عظام الدين

في التخصيص في حق توقف عدم تفصيل عليه منع لا يجوز عليه قوله معقبا عليه اي ملكا
 التفصيل والظاهر قد عطف عليه قوله استثنى عن ذكره فانما اي يكونا عين والظاهر
 انما قال الشيخ الرضي لا ينافي استثنى في هذه الامارة على الجواز في حق الله فلو كان
 زيد عليه لان قوله ان كل عين حرة في حسن الاكل فيسألونهم هو الاستفاد بعينه
 فيكون حسن فيها الاكل منه في عين زيد قوله ما لم تكن عين زيد في اصل الاكل فيمنع
 ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون حسن فيها الاكل منقذ لكونه عين زيد لانه
 يكون المعنى ما رايته مثل عين زيد في الحسن الاكل فيها رايته عليها في حسن الاكل
 فيها وكيف يكون مثل الشيء في الصف زيدا عليه في ذلك لا وصف في حالة
 قوله وليم من هذا اي من قوله ما رايته فيها كيف في كونها احسن منها في قول الله
 طاربع وجدان لكل آفة لانه كيف يترك الاتبات بانسب لان هذا المعنى يترجم
 قوله ما رايته عينا آفة متحقق الاذن وصفه دليل على تحقق الكفر وموقفه
 لانه اي السعكان قليل بقوله ترك موقوف احسن آفة كذا واثباته بلفظه
 قوله قد علم عليه الاستقامة لانه لا تنكير لانه مستغرق لوقوعه في الاستقامة
 في الحقيقة بلفظه مشربا به راجع الى الكاينة والاعتقاد على بيان الكاينة في قوله
 من كل اني ما رايته يثير الى ان الكاينة راجع قوله عن الامارات متعلق بقوله فقل
 طاربع لم يعم فيه ان المشترك بين الاقسام وهو الكلمة ما يميز كل منها عن الآخر
 على ما هو التقسيم الحقيقي يكون الحد وهو حقه بها في التقسيم ولم يبق على ان يدل
 ان الحد يدل لم يعم الى ان يفتقر الى الوجود المتكبر داخل في محدودية حده بل
 في الحد يدل انما هو ان يفتقر الى الوجود المتكبر في الوجود او لا داخل في التقسيم
 محدودية الحد في التقسيم من الدليل قوله علم ان قلت قلت علمه ان قوله وحده
 فيه قلت انما هو مقتضى تقديره علم به اي بسبب ذلك الوجه قوله بترك القول
 بحدوده الحد من الدليل قوله علم ان قلت قلت علمه ان قلت علمه ان قلت علمه
 بحدوده الحد من الدليل بترك القول بحدوده الحد من الدليل بترك القول بحدوده

سبب العمل

رابع مونا عظام الدين

تنكسك الطريق والمجموع جواب على الاول قوله كسكك الطريق المستوي في
 مباحث الكلام الا انه فكر قد صدر له ان لا يماكر ليدل على نقله من حاله الى
 المحل اي هو بعد بيان الاسم على طريقه خاصة كما يدل على انه بعد ذلك في
 بعد تعريف الفعل بغير خواصه كما فعل فلان في قسم الاسم انتهى فان قلت الدولة
 ما ذكر انما لم يرد ذكر بعض خواص الحوت بعد تعريفه اي لم يذكر فلم يتم الدولة قلت
 خواص الحوت في الوجود وليس هو خواص حورية بل هو خواص الحوت انما هو
 على انتمس بالاسم والفعل فانتمس ما قبل وفيه ان الدولة على ما ذكر انتمس
 بعض خواص الحوت بعد تعريفه اي لم يرد وفيه ان الدولة على ما ذكر انتمس
 بعض خواص اي كلكه واما انتمس الى لان كلكه باقية عن كلكه وفيه انتمس
 محذور في ذلك وهو انتمس في كلكه وجوده في قول الشرح اقول دليل على ان
 كلكه باقية عن كلكه واما انتمس في كلكه في كلكه واما انتمس في كلكه في كلكه
 الفاعل المحل اي على قوله اي في نفس ما دل على كلكه في كلكه في كلكه
 في التفسير انتمس الى كلكه وجه التفسير هو انه باعتبار انتمس في كلكه في كلكه
 انتهى ولا يراد عليه ما قبل وفيه كلكه لان كلكه باقية عن كلكه في كلكه
 بل من كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 وفيه كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 باعتبار انتمس في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 انتمس في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 انتمس في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 ولا كلام مع ذلك المحل في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 قوله جعل من كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه
 لم يرد في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه

انما يكون في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه

انما يكون في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه في كلكه

لا صدق في الخبر الخال عن التكو لا سيما في مقده في طلبها الخال قليل ولا متعلقا بديل
بعده قليل في معنى شبه انهم استدلوا بكون كلمة في معنى الابد وهو جائز غير مشهور
يحتج به في التبريرات اقول وكونه جائزا معني كيف وقال صاحب المعنى في حق
وجيز مشقة محان اصلا النظرية قال وفيها اس وادقة كلاما وتعود في كسب
والفروع عنها خوارش بعيدون في طعن الاديان والكل في التبادر عند الملاقاة التي هي
الحقيقي قال قلت في كل من الوجهين يوجد مانع آخر وهو وقوع الفاضل بين
الحوادث ومعه في غير اللازم وهو ان لم يمنع لكثرة مستحق قلنا كونه غير مستحق يمنع
كيف وهو مانع في القرآن والتزام استعماله على ذلك باطل فلو لم يرد يكون
في نفس الكلمة دلالتها عليها آة احدى عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة حقيقة
المعنى ودلالتها عليه في غير حادثة حقيقة للكلمة فكيف في غير حادثة المعنى في غير حادثة
وكيف كل عليه فلا بد ان كانا في تفسير اللول باثباتي في طلبه للادام في تفسير
للاصاغة الشرح حتى يقال في الجواب فرق بين كل دلالة الكلمة على المعنى على
كون المعنى في نفس الكلمة وطها على امر يكون المعنى في نفس الكلمة وكونه على
على الامر يستلزم ان كل على كون المعنى في نفس الكلمة مائل فقال البصري في
التفسير ليس هو الامر وكون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حادثة الى حادثة
الشيء وقال البصري كون المعنى وان كان حقيقة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة
حقيقة الكلمة الا انه كرمية لا يتفق هذا على كل عليها ولعل عليه البصر انه لو كان
دلالة الكلمة على المعنى حقيقة للمعنى وان كان اصله دلالة حقيقة الكلمة فيطل
اصل السؤال ولا يصح قوله كون المعنى وان كان حقيقة للمعنى لكن كون المعنى
في نفس الكلمة حقيقة للكلمة والجواب لان دلالة الكلمة على المعنى مستلزمة
الكلمة والمعنى فان قيل الامر وكون الكلمة بحيث يدل على المعنى في غير حادثة
لأنه في السؤال في كل الى الجواب وان قيل الامر وكون المعنى بحيث يدل
عليه الكلمة من غير حادثة آة في أصل السؤال ولم يصح الجواب ثم لم يرد على

الاصح
الاصح
الاصح

الاصح
الاصح
الاصح

الاصح
الاصح
الاصح

ملية الالادة من كون المعنى في نفس العلة واداتها عليه انه كلمة دلت على معنى كون الالادة
 نفس الكلمة اي دلت عليه من غير حاجة الى واسطة تجزئها لاسما في محل المورد واصل
 حيث قال المكان مراد من كون المراد من كون المعنى في نفس الكلمة تذكر كان حاصل
 هذه معنى استوفيت كما كلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة الى واسطة بل من الالادة
 السابحة كقوله في الالادة الصواب الالادة لا تستلزم بالضرورة تعلق بقوله في الالادة
 من كلام الشيخ قدس سره في تعريف الاسم ان من الاستقلال كونه كاستقلال الالادة
 في ذاته واثباته بالضرورة من الالادة لا يستلزم تعلق بالضرورة وكذا قوله في الالادة
 في ضمن المعنى والاشياء الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى فيتم المحذور ما يمكن كونه
 مستقلة بدون ذكر تعلق بخصوصية فان نسبة بهذا المعنى مستقلة لكونها مفردة من الفعل
 بدون ذكر متعلق بخصوص فلا يتم المحرك من كون نسبة الى فاعل ما ليست مستقلة
 بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير كلمة اخرى وبها العلم ان فاعل الالادة
 والكلمة الى هم كلمة اخرى اليها حمل بهذا المعنى باعتبار ان الالادة المعنى هو نسبة ومقتضى
 ما يمكن كونه مستقلة بدون ذكر متعلق بخصوص فان قلت بالاستقلال بالضرورة من غير
 وهو ان فهم المعنى من غير حاجة الى هم كلمة اخرى اليها نسبة مستقلة بهذا المعنى
 علمه على ما قلنا يا ايها الله قوله في الالادة المعنى في قوله ليس بذلك نسبة والالادة
 الاستقلال بهذا المعنى معناه ان الالادة كلمة في المعنى من غير حاجة الى هم كلمة اخرى
 وح يلزم تعلق الالادة بالمضامين بالضرورة في غير الالادة كلفظ المضامين كون الشئ
 بحيث لا يفصل كل شي الا بالاضافه الى التعلق بالضرورة وفهم المعنى فلا يلزم لك
 قوله في الالادة المعنى من غير حاجة الى الالادة كلفظ الالادة في الالادة
 اصلا وحاصل المعنى لا يجب ان يتحقق ويحصل من تحقق كون المعنى في الالادة
 الكلمة وقوله في الالادة نسبة الى فاعل ما قال السيد المحقق في جواب شرح الالادة
 في الالادة انها ما تجزئها من الالادة حتى يبان المعنى على ما لم تجزئها من الالادة
 اعني الالادة بالضرورة في الالادة وقال في موضع آخر ما لا شك في ان الالادة

في الصلة موضوعه نسبة فاما ان يكون موضوعه نسبة الى شئ معين او الى شئ مطلقا
 لا سبيل الى التمايز في الامكانات الصلة بحيث لا يستعمل مجازا ولا يستعمل الا في نسبة الى
 موضوع معين نوع معين انتهى فلان اريد في مطلقا اريد به مطلقا مالم يرد قوله وان
 اراد ان المطلق يعبر عن النسبة فكيف يكون مجازا ان يستعمل الصلة في نسبة الى شئ
 الى موضوع معين من حيث نسبة وخصوصا من حيث ان فرد المطلق فيكون مجازا
 اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه كقولنا و من حيث انه فرد فيكون صفة وان
 اريد به ما غير عدم التعيين فورد في ظاهره كقولنا فيكون متافيا لقوله ليس هو اريد به التعيين
 آه ثم ما ذكره الفاضل في محله على قوله ما نسبته الى فاعل ما من قوله اختلف في ان
 معنى الفعل نسبة الى فاعل معين وانما في التمايز الى معنى حرف لا يفهم مالم يفهم الى
 الفعل وحيث ذكر الفاضل في محله ان من يتصل يتصل فاعل بالاولاد وهو ثم يذكر الفاعل
 من غير ذلك فيكون مع مستقلا في حفظ الابدان فان من يتصل يتصل متعلقا بالفاعل
 من غير ذلك في هذا الحق انما يمكن حل المعنى في قولنا الفعل على المطابق لانه قد يكون بناء
 والنسبة الى فاعل انتهى اريد به المجرى ليدل على انما في النسبة الى فاعل في قولنا
 قدس سره الى فاعل ما على غير معين حتى يقال في الجواب عنك فيكون قدس سره في
 ان التعريف في موضع الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين بان يراود فاعل ما على
 منها فاعل المعنى ان التعريف في موضع الفعل هو النسبة الى فاعل معين كما هو
 زيدا وعلما او كذا او غيره في النسبة الى واحد من هذه الافعال الغيبة فقط وعلما او كذا
 اوردوه الفاعل المسمى حيث قال اختلف في ان آه كمن يراود الفاعل المسمى انما هو
 كقولنا معنى الفعل نسبة الى فاعل مالم يكن النسبة على الاملا في نسبة الى فاعل
 في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت حتى قرار الى فاعل مالم يراود الفاعل
 في النسبة الى فاعل معين ففهم الحديث الذي هو معنى التعريف بدون المطابق بمجرد ذكر الفاعل
 ولا يفهم النسبة مالم يذكر الفاعل ففهم وجود التعريف بدون المطابقة الى انهم
 الجزاء على حدة في ضمن كل واحد من التعريف هو فهم الجزاء في ضمن كل واحد من التعريف

وكل فيهم الجز في ضمن فم الكل وفيهم الجز في ضمن فم الكل حتى لو استعمل الفعل في
 دلالة عليه مطابقة لا تضمن عدم كون الجز في ضمن فم الكل وقال بعض ضمن فم
 سماع اللفظ يتقلد فم الكل وفيهم الجز في ضمن فم الكل لا يكون ذلك في ضمن الكل ولا
 تضمنه فيهم الجز في ضمن فم الكل لا يكون ذلك في ضمن فم الكل فم الكل فم الكل
 بدون الفاعل المعين مستنداً بان تضمن فم الجز في ضمن فم الكل ودلالة
 يستلزم بطلان معر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام العلم والبرهان
 دلالة الفعل على الحدث في المادة المتوفرة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم انوار اجزائي
 المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمن بطلان الحكم في بعض الامور فيكون ان يقال بطلان
 الحكم على تقدير عدم كون تضمن صحيح لم يكون ان يكون دلالة عليه لا يكون ذلك على تقدير
 ومقابل يكون فهو كونه عند التركيب فيسبق الذهن منه الى دون ما قال البعض كونه
 في حاشي شرح الأصول فان قلت معنى من انهم يجوزون ذكره واجب بان فهمها كونه
 والا عليه عند الافراد ومقابل يكون فهو كونه عند التركيب فيسبق الذهن منها الى
 ويخرج وجود تضمن مستنداً بين الدال على الحدث انما هو مادة القول الموضوعية
 نفس القول اذ لا يدخل اليه في تلك الدلالة وما يخرج الرتبة كونه اقل وفيه
 هذا الصطلح المستطيق المنطقين والنجاة هو بيان الفعل موضوع لحدث الزمان
 والنسبة الى فاعل معين ويخرج وجود تضمن مستنداً بان الدلالة في الوجود
 فحيث لا رتبة لا دلالة لا اقل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة ليست بالمتناهية
 في خصوص جود الدلالة على ما صرح به العلامة المتفكر في السطوح والشرح قدس
 في صدر الكتاب يخرج عدم وجود المطابقة لانها فم باوضوح اللفظية اجزاء اللفظية
 والنسبة الى الفاعل المعين وان لم يتم بخصوصها عدم ذكر الفاعل المعين كونه
 اجماعاً في ضمن فم النية الى فاعل ما كونه ذكر وفيه ان النية الدالة ليست بدلالة
 النية التفسيرية انما هو حتمية كذا فاعل المعين ويخرج بطلان الدلالة عند الحاجة لواز
 ان لا يكونوا قائلين باستدراك التضمن والالتزام للمطابقة لا يخرجهم بذلك

حاشي المولانا اصفهاني

ارتفاع الحلو في

قابل الحلو

يجوز ان يكون في الحقيقة يتصور من القول بعدم الاستدلال في الحال انها ليست في الواقع
 المستند للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستدلال ان العلم بالخبر والاستدلال في ضمن الكل
 المطلوب بان يستعمل المنطوق في الكل والمعلوم ويخرج الخبر والاستدلال في ضمن الكل والمعلوم
 لا مطلق الاستدلال وعدم التخرج بالاستدلال ليس قد لا يعود له وبانه لو لم يكن ذلك
 يجوز ان يكون مرادهم بالاستدلال المطابقة استدل بها للمطابقة الحقيقة او التقديرية
 على ما اشار اليه المحقق اقتضائي في التهذيب والمطابقة التقديرية تتحقق في المادة
 المفروضة قطعاً اذ هي عبارة عن ان يكون لفظ معنى هو استعمل فيه كان ذلك عليه بالمطابقة
 لكن لم يلزم مستلزماً فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التخرج في ضمن الكل
 في ضمن الكل والمعلوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم بالاستدلال بها
 المطابقة الا ان يقال المعنى بالاستدلال ان العلم بالخبر والاستدلال في ضمن الكل والمعلوم بان
 المنطوق في الكل والمعلوم ويخرج الخبر والاستدلال في ضمن الكل والمعلوم لا مطلق الاستدلال وعدم
 التخرج بالاستدلال ليس قد لا يعود له وبانه لو لم يكن ذلك يجوز ان يكون مرادهم بالاستدلال بها
 استدل بها للمطابقة الحقيقة او التقديرية على ما اشار اليه المحقق اقتضائي في التهذيب والمطابقة
 التقديرية متوقفة في المادة المفروضة قطعاً اذ هي عبارة عن ان يكون لفظ معنى هو استعمل فيه
 كان ذلك عليه بالمطابقة لكن لم يلزم مستلزماً فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون
 التخرج في ضمن الكل والمعلوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم
 بالاستدلال بها كسب المادة بمعنى انما يتحقق التخرج والاستدلال كسب المطابقة هناك
 وهو في زمان قد روي في السنين عدم فهمها في الكل والمعلوم وقد استعمل بانها في الواقع
 احدى الزمانات انما انما خلاصة خبرها بانها لا يتقل بالمعنوية او لا بد من الاستعمال بالمعنوية
 ان لا يكون ما هو في ذلك خبره بل يكون ما هو في ذلك خبره او بانها في قوله فالمراد معنى في نفسه
 انما اذ هي ليست ما هو في ذلك خبره او بانها في معنى في نفسه ما يكون ما هو في ذلك خبره او بانها في
 ان يكون به الحدث اذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 اقتضائي الزمان بانها في علم بين ما يكون ما هو في ذلك خبره او بانها في قوله ليس منها بالمطابقة